فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
الجمعة 25 شعبان 1447هـ 13 فبراير/ شباط Friday 13 February 2026 | العدد 6302 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
20070503

«BDS» تُطالب بمقاطعة منتجات الاحتلال قبيل رمضان

رام الله/ فلسطين:

دعت «حركة مقاطعة إسرائيل» (BDS) إلى مقاطعة المنتجات والبضائع الإسرائيلية خلال التزود باحتياجات شهر رمضان المبارك الذي يحل الأسبوع المقبل. وقالت BDS، في منشور على «فيسبوك» أمس، إن أهم أدوات المواجهة التي يمتلكها الجميع دون استثناء، هي المقاطعة الاقتصادية ومناهضة التطبيع. وشددت الحركة أنّ المسؤولية الوطنية والأخلاقية تتضاعف في تصعيد حملات مقاطعة الشركات الإسرائيلية، خاصة في قطاع الغذاء، مع اقتراب شهر رمضان. وأشارت إلى أن رمضان يأتي هذا العام بينما يواصل الاحتلال حرب الإبادة الجماعية ضد

2

شهيد وعدة إصابات في خروقات إسرائيلية متواصلة لوقف إطلاق النار في غزة

غزة/ فلسطين:

استُشهد شاب وأُصيب عدد من المواطنين، بينهم طفلان وسيدة، أمس، جرّاء إطلاق نار وقصف نفذته قوات الاحتلال الإسرائيلي في مناطق متفرقة من قطاع غزة، في استمرار للخروقات الميدانية لاتفاق وقف إطلاق النار وتصاعد التوتر على امتداد القطاع.

وأفادت مصادر طبية باستشهاد المواطن محمد سليم دبابش برصاص جيش الاحتلال في منطقة الزرقا شرق مدينة غزة، فيما

2

استشهاد أسير من غزة داخل سجون الاحتلال

غزة/ فلسطين:

استشهد أسير فلسطيني من قطاع غزة مساء أمس، في سجون الاحتلال الإسرائيلي، بعد سلسلة من التعذيب المستمر الذي طال الأسرى الفلسطينيين.

وأفادت وكالة سند للأنباء على موقعها الالكتروني، باستشهاد الأسير حاتم ريان الذي اعتقله الاحتلال من مخيم جباليا أثناء عمليته العسكرية المعروفة بـ»خطة الجنرالات».

والأسير «ريان» هو والد الشهيد بشير ريان أحد منفذي عملية الإغارة على موقع 16 العسكري في الحرب الإسرائيلية عام 2014.

ويتعرض نحو 10 آلاف أسير فلسطيني لانتهاكات متواصلة داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، فيما ارتقى أكثر من 90 أسيرًا داخل السجون خلال العامين الأخيرين وما زالت جثامين عدد منهم محتجزة، وفقاً للمركز الفلسطيني.

ولا يزال العديد من شهداء معتقلي غزة رهن الإخفاء القسري، إلى جانب العشرات ممن جرى إعدامهم ميدانيًا، إذ شكّلت صور جثامين

2

نادي الأسير: 22 ألف حالة اعتقال في الضفة والقدس منذ 7 أكتوبر

رام الله/ فلسطين:

أكد نادي الأسير الفلسطيني، أمس، أن عدد حالات الاعتقال في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس منذ بدء جريمة حرب الإبادة في 7 أكتوبر 2023 ارتفع إلى نحو 22 ألف حالة اعتقال، تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم ومن أفرج عنهم لاحقاً.

وقال نادي الأسير في بيان أن هذا المعطى شكّل فارقاً تاريخياً في أعداد من تعرضوا للاعتقال خلال عامين ونصف فقط.

وأوضح أن هذا المعطى لا يشمل حالات الاعتقال في قطاع غزة، والتي تقدر بالآلاف، ولا حملات الاعتقال في الأراضي المحتلة عام 1948.

حماس: الاعتداء على الأسير عبدالله البرغوثي جريمـــة تعكس وحشيـــة ممنهجة

غزة/ فلسطين:

قال القيادي في حركة المقاومة الإسلامية «حماس» عبد الرحمن شديد، إن ما تعرض له الأسير القائد عبدالله البرغوثي داخل سجن جلبوع من اعتداء مباشر وضرب متعمد أدى لإصابته، جريمة تعكس مستوى الوحشية التي تمارسها إدارة السجون بحق الأسرى، في إطار سياسة قمع ممنهجة.

وأوضح شديد في تصريح صحفي أمس، أن هذه الإعتداءات الإجرامية تؤكد أن الاحتلال يتعمد استهداف الأسرى وتعريض حياتهم للخطر وصولاً لقتلهم، عدا عن ممارساته الأخرى من سياسة التجويع والإهمال الطبي والحرمان من أبسط الحقوق.

وأشار إلى أن ما يجري بحق القائد البرغوثي

التجمعات البدوية بالقدس.. الاحتلال يُهدد استقرارها بالتهجير

القدس المحتلة/ فلسطين:

تتعرض التجمعات البدوية في محيط مدينة القدس إلى هجمات استيطانية تصاعدت حدتها في الآونة الأخيرة، في إطار سياسات تهدف إلى تهجير السكان الأصليين وتقويض استقرارهم على أراضيهم.

ويأتي ذلك وسط تحذيرات من وجود مخطط يهدف إلى إعادة رسم الخريطة الديموغرافية للمنطقة بما يخدم توسيع الاستيطان والسيطرة على الأراضي الفلسطينية.

وتكثّف سلطات الاحتلال إجراءات التضييق بحق هذه التجمعات، من خلال مصادرة مساحات واسعة من الأراضي، وفرض قيود مشددة على البناء، إلى جانب إصدار إخطارات وهدم منازل ومنشآت سكنية، ما يفاقم معاناة العائلات البدوية ويزيد من هشاشة

2

أعمال تجريف وشق طرق استيطانية في أحياء الضفة الغربية المحتلة (فلسطين)

تحت النار الدائمة: يوميات العيش قرب الخط الأصفر في غـــــزة

غزة/ وكالات:

سلط موقع «ميدل إيست آي» البريطاني الضوء على الواقع المأساوي للمواطنين الذين يعيشون على طول «الخط الأصفر» في قطاع غزة في ظل ما يتعرضون له من هجمات إسرائيلية يومية.

وأبرز الموقع في تقرير له أنه في كل ليلة، يغفو المواطن حامد (طلب عدم ذكر اسمه كاملا) وهو يعلم أن الانفجارات وإطلاق النار من القوات الإسرائيلية ستوقظه على الأرجح عدة مرات.

ويعيش حامد على طول منطقة الترسيم التي فرضيها جيش الاحتلال الإسرائيلي والمعروفة باسم «الخط الأصفر»، حيث أصبحت انتهاكات

«حماس»: إجراءات الرئيس عباس بالدستور المؤقت تفتقر لأي منطق سياسي وطني

غزة/ فلسطين:

قال الناطق باسم حركة «حماس» حازم قاسم، أمس، إن «كل إجراءات رئيس السلطة الفلسطينية في موضوع كتابة الدستور تفتقر لأي منطق سياسي وطني».

وأضاف قاسم في تصريح صحفي، أن إجراءات رئيس السلطة الفلسطينية، استمرار لسياسة التفرد الذي أوصل النظام السياسي الفلسطيني لهذه الحالة من الضعف». وعدّ أن مثل هذه الخطوات التأسيسية تجتاح إجماعاً وطنياً واسعاً وهو غير متوفر في هذه الخطوة.

وذكر أن استمرار في الاستجابة للضغوط الخارجية من جهات معادية لشعبنا، والسماح لها بالتدخل بتركيبة ووظائف

3

نتنياهو عُضوًا بمجلس ترامب.. غِطاءٌ أمريكيٌ يَخدم مصالح (إسرائيل)

غزة/ أدهم الشريف:

جاء انضمام رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، المتهم دوليًا بارتكاب جرائم إبادة جماعية في قطاع غزة، إلى مجلس السلام الذي يقوده الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في تطور سياسي جديد يتزامن مع استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاق وقف إطلاق النار، الذي دخل حيز التنفيذ يوم 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2025.

وبعد أكثر من 3 أشهر على سريان المرحلة الأولى من الاتفاق، أعلن ترامب عن تشكيل مجلس السلام في إطار الانتقال للمرحلة الثانية، التي أعلن عن بدئها مبعوث البيت الأبيض ستيف ويتكوف، منتصف يناير/ كانون الثاني 2025.

3

إدارة ملف الحج تثير الجدل... مطالبات بإعادته إلى وزارة الأوقاف وتمكين حجاج غزة

غزة/ محمد أبو شحمة:

تتصاعد الانتقادات لقرار نقل إدارة ملف الحج والعمرة من وزارة الأوقاف والشؤون الدينية إلى مجلس الوزراء، وسط تحذيرات من تداعياته على ترتيبات الموسم المقبل، ومطالبات بإعادة الملف إلى الجهة المختصة وضمان تمكين حجاج قطاع غزة من أداء الفريضة بعد سنوات من الحرمان.

بعد طرح عباس مسودة دستور مؤقت
مركز حقوقي: أي عملية دستورية يجب أن تستند لتوافق وطني

غزة/ فلسطين:

أكد «مركز غزة لحقوق الإنسان»، أمس، أن أي عملية دستورية يجب أن تستند إلى توافق وطني واسع معتبرًا أن الأولوية لتعزيز الصمود والوحدة في وجه الإبادة والضم.

وكان رئيس السلطة محمود عباس أصدر، الاثنين الماضي، قرارًا رئاسيًا يقضي بنشر المسودة الأولى لمشروع الدستور المؤقت،

«الإعلامي الحكومي» يدعو «إدارة غزة» لمباشرة أعمالها

غزة/ فلسطين:

دعا المكتب الإعلامي الحكومي، اللجنة الوطنية لإدارة قطاع غزة للحضور العاجل ومباشرة مهامها

خبير قانوني لـ «فلسطين»: اشراك نتنياهو بـ «مجلس السلام» تبرئة من جرائمه في غزة

طرابلس- غزة/ نور الدين صالح:

تتواصل ردود الفعل القانونية والسياسية تجاه الخطوات الأميركية الأخيرة المرتبطة بملف الحرب على قطاع غزة، وفي مقدمتها تشكيل ما سُمّي بـ»مجلس السلام». وبينما تُقدَّم المبادرة بوصفها مسارًا لدعم الاستقرار، يثير إشراك رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي المتطرف بنيامين نتنياهو نقاشًا واسعًا حول مشروعيته القانونية وأهدافه السياسية، في ظل مطالبات متزايدة بتفعيل المساءلة الدولية وضمان حماية المدنيين.

وكانت القناة 14 العبرية، قد أعلنت أن نتنياهو وقع على الانضمام إلى مجلس السلام في غزة

استشهاد أسير من غزة داخل سجون الاحتلال

غزة/ فلسطين:

استُشهد أسير فلسطيني من قطاع غزة مساء أمس، في سجون الاحتلال الإسرائيلي، بعد سلسلة من التعذيب المستمر الذي طال الأسرى الفلسطينيين.

وأفادت وكالة سند للأنباء على موقعها الالكتروني، باستشهاد الأسير حاتم ريان الذي اعتقله الاحتلال من مخيم جباليا أثناء عمليته العسكرية المعروفة بـ»خطة الجنرالات».

والأسير «ريان» هو والد الشهيد بشير ريان أحد منفذي عملية الإغارة على موقع 16 العسكري في الحرب الإسرائيلية عام 2014.

ويتعرض نحو 10 آلاف أسير فلسطيني لانتهاكات متواصلة داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، فيما ارتقى أكثر من 90 أسيرًا داخل السجون خلال العامين الأخيرين وما زالت جثامين عدد منهم محتجزة، وفقاً للمركز الفلسطيني.

ولا يزال العديد من شهداء معتقلي غزة رهن الإخفاء القسري، إلى جانب العشرات ممن جرى إعدامهم ميدانيًا، إذ شكّلت صور جثامين الأسرى التي سُلّمت بعد وقف إطلاق النار دليلًا قاطعًا على عمليات الإعدام المنهجية التي ارتكبها جيش الاحتلال بحق الأسرى والمعتقلين.

«BDS» تُطالب بمقاطعة منتجات الاحتلال قبيل رمضان

رام الله/ فلسطين:

دعت «حركة مقاطعة إسرائيل» (BDS) إلى مقاطعة المنتجات والبضائع الإسرائيلية خلال التزود باحتياجات شهر رمضان المبارك الذي يحل الأسبوع المقبل.

وقالت BDS، في منشور على «فيسبوك» أمس، إن أهم أدوات المواجهة التي يمتلكها الجميع دون استثناء، هي المقاطعة الاقتصادية ومناهضة التطبيع.

وشددت الحركة أنّ المسؤولية الوطنية والأخلاقية تتضاعف في تصعيد حملات مقاطعة الشركات الإسرائيلية، خاصة في قطاع الغذاء، مع اقتراب شهر رمضان.

وأشارت إلى أن رمضان يأتي هذا العام بينما يواصل الاحتلال حرب الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، «إلى جانب توحّش مخططات الاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلّة، بما فيها القدس».

وبينت الحركة أن الشركات الإسرائيلية لا تعدّ داعمًا اقتصاديًا للاحتلال الإسرائيلي فحسب، «بل هي أيضًا وقود يُغذّي نظام الاضطهاد والإبادة الإسرائيلية».

ونبهت إلى استمرار هذه الشركات في «نهب مواردنا وغزو مساحة كبيرة من سوقنا الفلسطيني المستعمَر، لتصبّ أرباحها منه في الترسانة العسكريّة والاقتصادية للعدو الإسرائيلي».

واعتبرت أن ترويج بضائع الشركات الإسرائيلية في رفوف المحلات التجارية والأسواق، يعد إسهامًا مباشرًا في حرب الإبادة ضد قطاع غزة المحتلّ والمحاصَر، وفي جرائم الاحتلال المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.

ونشرت الحركة قائمة بأسماء كبرى الشركات الإسرائيلية وأبرز منتجاتها، داعية لتداولها على أوسع نطاق، لضمان «أن تكون موائد إفطارنا وسحورنا خالية من منتجات وبضائع جميع الشركات الإسرائيلية».

وختمت منشورها بالقول: «لنحرّر موائدنا ورفوفنا وأسواقنا من البضائع والمنتجات الملطخة بدماء شعبنا، ولندعم بضائع ومنتجات الاقتصاد المحلي الفلسطيني».

شهيد وعدة إصابات في خروقات إسرائيلية متواصلة لوقف إطلاق النار في غزة

غزة/ فلسطين:

استُشهد شاب وأُصيب عدد من المواطنين، بينهم طفلان وسيدة، أمس، جرّاء إطلاق نار وقصف نفذته قوات الاحتلال الإسرائيلي في مناطق متفرقة من قطاع غزة، في استمرار للخروقات الميدانية لاتفاق وقف إطلاق النار وتصاعد التوتر على امتداد القطاع.

وأفادت مصادر طبية باستشهاد المواطن محمد سليم دبابش برصاص جيش الاحتلال في منطقة الزرقا شرق مدينة غزة، فيما أُصيب خمسة آخرون قرب دوار الكويت بحي الزيتون جنوب المدينة، بعد توغّل آليات الاحتلال وإطلاقها النار على المواطنين، وسط صعوبة وصول طواقم الإسعاف إلى شهيد ومصابين في المنطقة ذاتها نتيجة استمرار إطلاق النار.

وفي جنوب القطاع، أُصيب الطفل فؤاد زاهر النجار (14 عامًا) بطلق ناري في القدم أثناء وجودٍ داخل خيمته بمنطقة المسلخ في خانيونس، كما أصيب الطفل أحمد محمد البسيوني (14 عامًا) بطلق ناري في الظهر خلال نومه داخل خيمته في المنطقة نفسها.

كما أُصيبت مواطنة فلسطينية برصاص قوات الاحتلال خارج مناطق انتشارها العسكرية في وسط القطاع، وفق مصدر طبي في مستشفى العودة.

ميدانيًا، قصفت مدفعية الاحتلال المناطق الشمالية الغربية لمدينة رفح جنوب القطاع، كما استهدفت بقصف مماثل شرق مخيم البريج وسط غزة، في حين جدّدت آليات الاحتلال إطلاق النار بكثافة شمال رفح مساءً.

وشنّ الطيران الحربي الإسرائيلي غارة على المناطق الشرقية لمدينة خانيونس ترافقت مع تحليق مكثف في أجواء الجنوب، مع الإبلاغ عن غارة أخرى في المنطقة ذاتها، بينما أطلقت آليات الاحتلال نيرانها مباشرة تجاه منازل المواطنين المقابلة لنادي الزيتون شرق مدينة غزة.

من جهتها، أعلنت وزارة الصحة في غزة أن المستشفيات استقبلت خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية أربعة شهداء جرى انتشالهم وخمس إصابات برصاص الاحتلال.

وأوضحت الوزارة في التقرير الاحصائي اليومي أمس، أن إجمالي عدد الشهداء منذ بدء وقف إطلاق النار في 11 أكتوبر بلغ 591 شهيدًا، مقابل 1,583 إصابة و724 حالة انتشال، فيما ارتفع العدد التراكمي للشهداء منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى 72,049 شهيدًا، إضافة إلى 171,691 إصابة.

حماس: الاعتداء على الأسير عبدالله البرغوثي جريمـــــة تعكس وحشيـــــة ممنهجة

غزة/ فلسطين:

قال القيادي في حركة المقاومة الإسلامية «حماس» عبد الرحمن شديد، إن ما تعرض له الأسير القائد عبدالله البرغوثي داخل سجن جلبوع من اعتداء مباشر وضرب متعمد أدى لإصابته، جريمة تعكس مستوى الوحشية التي تمارسها إدارة السجون بحق الأسرى، في إطار سياسة قمع ممنهجة.

وأوضح شديد في تصريح صحفي أمس، أن هذه الإعتداءات الإجرامية تؤكد أن الاحتلال يتعمد استهداف الأسرى وتعريض حياتهم للخطر وصولاً لقتلهم، عدا عن ممارساته الأخرى من سياسة التجويع والإهمال الطبي والحرمان من أبسط الحقوق.

وأشار إلى أن ما يجري بحق القائد البرغوثي هو نموذج لما يتعرض له آلاف الأسرى داخل السجون، من عزل وقمع واقتحامات وتنكيل، في ظل غياب أي موقف حقيقي، وصمت عالمي مريب يشجع إدارة السجون على التمادي.

وحذر شديد من خطورة استمرار هذه الاعتداءات على الأسرى، والمساس بحياتهم وصحتهم.

ودعا القيادي في حماس جماهير شعبنا إلى أوسع حالة من الحشد والإسناد للأسرى في كل الساحات، وتصعيد الفعاليات الشعبية والإعلامية والحقوقية، فقضية الأسرى أولوية وطنية، حتى كسر قيدهم وانتزاع حريتهم.

نادي الأسير: 22 ألف حالة اعتقال في الضفة والقدس منذ 7 أكتوبر

رام الله/ فلسطين:

أكد نادي الأسير الفلسطيني، أمس، أن عدد حالات الاعتقال في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس منذ بدء جريمة حرب الإبادة في 7 أكتوبر 2023 ارتفع إلى نحو 22 ألف حالة اعتقال، تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم ومن أفرج عنهم لاحقاً.

وقال نادي الأسير في بيان أن هذا المعطى شكّل فارقاً تاريخياً في أعداد من تعرضوا للاعتقال خلال عامين ونصف فقط.

وأوضح أن هذا المعطى لا يشمل حالات الاعتقال في قطاع غزة، والتي تقدر بالآلاف، ولا حملات الاعتقال في الأراضي المحتلة عام 1948.

وأضاف النادي أن عمليات الاعتقال في الضفة مستمرة وبوتيرة متصاعدة، حيث اعتقلت قوات الاحتلال منذ مساء أمس وحتى صباح اليوم 40 مواطناً على الأقل من الضفة، بينهم أربع نساء بينهن طفلة، إضافة إلى أسرى محررين.

وأوضح أن عمليات الاعتقال يرافقها جرائم وانتهاكات غير مسبوقة، شملت الاعتداء بالضرب المبرح، وعمليات إرهاب منظمة بحق المعتقلين وعائلاتهم، إلى جانب التخريب والتدمير الواسع في منازل المواطنين، ومصادرة المركبات والأموال والمصاغ الذهبي، فضلاً عن تدمير البُنى التحتية، وهدم منازل عائلات أسرى، واستخدام أفراد من عائلاتهم كرهائن، واستخدام معتقلين كدروع بشرية، وتنفيذ عمليات إعدام ميداني، واستغلال الاعتقالات كغطاء لتوسيع الاستيطان في الضفة.

وأشار إلى أن التحقيقات الميدانية الواسعة طالت الآلاف منذ بدء الإبادة، ومارس خلالها جنود الاحتلال جرائم لا تقل خطورة عن جرائم التعذيب في مراكز التحقيق والتوقيف.

وأردف البيان أن سياسة الاعتقال اليومي تُعد من أبرز الأدوات الاستيطانية التي استخدمتها المنظومة الإسرائيلية تاريخياً لاستهداف الفلسطينيين وتقويض أي حالة نهوض أو مواجهة، وقد طالت مختلف فئات المجتمع الفلسطيني، ولا تزال مستمرة ومتصاعدة رغم اتفاق وقف إطلاق النار، الذي لم يوقف الإبادة والعدوان الشامل على مختلف الجغرافيات الفلسطينية.

التجمعات البدوية بالقدس.. الاحتلال يُهدد استقرارها بالتهجير

القدس المحتلة/ فلسطين:

تتعرض التجمعات البدوية في محيط مدينة القدس إلى هجمات استيطانية تصاعدت حدتها في الآونة الأخيرة، في إطار سياسات تهدف إلى تهجير السكان الأصليين وتقويض استقرارهم على أراضيهم.

ويأتي ذلك وسط تحذيرات من وجود مخطط يهدف إلى إعادة رسم الخريطة الديموغرافية للمنطقة بما يخدم توسيع الاستيطان والسيطرة على الأراضي الفلسطينية.

وتكثّف سلطات الاحتلال إجراءات التضييق بحق هذه التجمعات، من خلال مصادرة مساحات واسعة من الأراضي، وفرض قيود مشددة على البناء، إلى جانب إصدار إخطارات وهدم منازل ومنشآت سكنية، ما يفاقم معاناة العائلات البدوية ويزيد من هشاشة أوضاعها الإنسانية والمعيشية.

وحذرت منظمة البيدر للدفاع عن حقوق البدو، في بيان صحفي، من تصعيد خطير وغير مسبوق في اعتداءات المستوطنين على التجمعات البدوية، مؤكدةً أن ما يجري لم يعد تجاوزات فردية، بل سياسة اقتلاع ممنهجة تستهدف كسر الإنسان الفلسطيني ودفعه قسراً إلى الرحيل.

ومنذ بداية العام الجاري 2026 وحتى نهاية يناير، هجّر الاحتلال الإسرائيلي نحو 105 عائلات من منطقة شلال العوجا، إضافة إلى استهداف بدو القدس الذين يعيشون في 46 تجمعًا بدويًا، من أبرزها منطقة عين العاصفة، حيث تشهد المنطقة تمددًا متسارعًا للبؤر الاستيطانية بمحاذاة هذه التجمعات، في سياق خطة إسرائيلية واضحة لترحيل البدو من منطقة A1. وفقاً لمنظمة البيدر.

وتتزامن هذه الإجراءات مع تسارع وتيرة الأنشطة الاستيطانية، بما يشمل شق طرق جديدة وإقامة بؤر ومستوطنات إضافية، الأمر الذي يضع التجمعات البدوية تحت ضغط دائم يهدد وجودها ويقوض فرص بقائها على أراضيها التاريخية.

وفي يناير/ كانون الثاني الماضي، أخطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي رسمياً محامية التجمعات البدوية وبلدية العيزرية بنيتها البدء الفعلي في تنفيذ مشروعها الاستيطاني الخطير المعروف باسم «نسيج الحياة»، وذلك بعد مهلة 45 يوماً من تاريخ الإخطار الصادر عن النيابة العسكرية للاحتلال.

وأكدت محافظة القدس حينها، أنَّ هذا المشروع يمثل تنفيذاً عملياً لخطة الضم الإسرائيلية للمنطقة المصنفة «E1».

ويهدف المشروع بحسب محافظة القدس، لتحقيق تواصل جغرافي كامل بين مستوطنة «معالي أدوميم» والقدس، مما يؤدي إلى فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها، وابتلاع ما يقارب 3% من مساحة الضفة الغربية لضمها رسمياً ضمن مخطط «القدس الكبرى».

ويؤكد الأهالي أن ما يتعرضون له يتجاوز كونه إجراءات متفرقة، معتبرين أنه جزء من خطة متكاملة تستهدف تفريغ محيط القدس من سكانه الأصليين، وفرض وقائع جديدة على الأرض تمهيدًا لضم فعلي يكرّس السيطرة الاستيطانية على المنطقة.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي : غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00970597308096
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
FELESTEENONLINE
WWW.FELESTEEN.PS
الجمعة 25 شعبان 1447هـ 13 فبراير/ شباط
Friday 13 February 2026

نتنياهو عُضوًا بمجلس ترامب.. غِطاءٌ أمريكيٌ يَخدم مصالـــــح (إسرائيل)

الدكتور غسان الخطيب

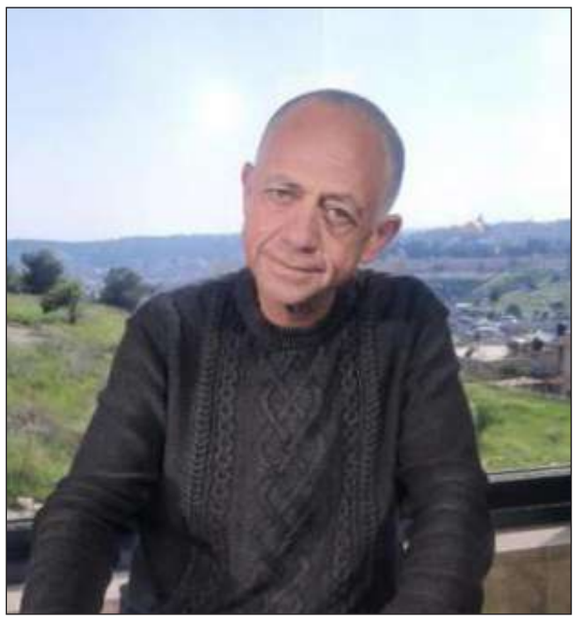

إسماعيل مسلماني

غزة/ أدهم الشريف:

جاء انضمام رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، المتهم دوليًا بارتكاب جرائم إبادة جماعية في قطاع غزة، إلى مجلس السلام الذي يقوده الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في تطور سياسي جديد يتزامن مع استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاق وقف إطلاق النار، الذي دخل حيز التنفيذ يوم 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2025.

وبعد أكثر من 3 أشهر على سريان المرحلة الأولى من الاتفاق، أعلن ترامب عن تشكيل مجلس السلام في إطار الانتقال للمرحلة الثانية، التي أعلن عن بدئها مبعوث البيت الأبيض ستيف ويتكوف، منتصف يناير/ كانون الثاني 2025.

ورغم أن الاتفاق المبرم بوساطة ورعاية عربية ودولية، شهد خروقات إسرائيلية لم تهدأ بعد، وأدت إلى استشهاد مئات المواطنين، بينهم أطفال ونساء ومسنين، جرَّاء العدوان العسكري، إلا أن ترامب لم يُنبس ببنت شَفه، واستمر في الترويج لمجلسه الذي يضم قادة دول عربية وإسلامية، وأخرى حول العالم.

ووقع نتنياهو على انضمامه لمجلس السلام، خلال زيارته إلى واشنطن مؤخرًا، رغم أنه متهم بقضايا فساد في محاكم الاحتلال، وصدرت بحقه مذكرة اعتقال من المحكمة الجنائية الدولية، ردًّا على جرائم الإبادة الإسرائيلية.

غطاءٌ لجرائم جديدة

وبينما بدا نتنياهو متفاخرًا بانضمامه للمجلس، عدَّ مُراقبون أن هذه الخطوة ستمنح حكومته المتطرفة غطاءً سياسيًا من أجل تنفيذ سياساتها وخططها المناوئة لتطلعات الشعب الفلسطيني، تزامنًا مع تصاعد تهديدات الاحتلال باستئناف حرب الإبادة التي توقفت جزئيًا بعد اتفاق وقف إطلاق النار.

وكانت عدة دول أوربية رفضت الانضمام لمجلس السلام، من بينها؛ السويد، النرويج، إيطاليا، فرنسا، وألمانيا، لأسباب مختلفة، وسط مخاوف سياسية دولية من أن يسعى ترامب إلى جعل المجلس بديلاً للأمم المتحدة.

وعدَّ أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، الدكتور غسان الخطيب، مجلس السلام وخطة العشرين التي أعلن ترامب، وأقرها مجلس الأمن الدولي، «ترتيبات وخطط لن تكون في مصلحة الشعب الفلسطيني».

وبينما أوضح الخطيب لصحيفة «فلسطين»، أن «موافقة الأطراف الفلسطينية على خطة ترامب، كانت ثمنًا اضطرت أن تدفعه مقابل وقف الإبادة»، بيَّن أن مجلس السلام «غير جاد في كل الخطط الوردية التي يروج لها صهر ترامب، جاريد كوشنير، ومعه ويتكوف».

وأضاف، أن «أي ترتيبات سياسية مستقبلية تتعلق بغزة، لن تسير إلا وفق الرغبة الإسرائيلية»، مدللاً على ذلك بما أسماه «الارتياح الإسرائيلي لخطة ترامب» لاسيما في مرحلتها الأولى، والتي تتيح للاحتلال السيطرة على مساحات واسعة من القطاع الساحلي، خلف ما يعرف بـ»الخط الأصفر».

ومنذ بدء وقف إطلاق النار، عمد جيش الاحتلال على إزاحة مكعبات «الخط الأصفر» إلى جهة الغرب، ما جعله يسيطر فعليًا على قرابة 54 بالمئة من أراضي القطاع.

وتابع الخطيب: «(إسرائيل) تعمل على استغلال الترتيبات السياسية التي يسعى مجلس السلام لفرضها لتنفيذ خططها وسياساتها بغطاء أمريكي ودولي، وإيجاد ترتيبات تصب في مصلحتها، كوضع دائم ومستمر».

واستدرك أيضًا، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت: «مجلس السلام يتماهى مع الرغبة الإسرائيلية، ولن يُقدم على ممارسة ضغوطات ضد الاحتلال».

ونبَّه إلى أن غايات مجلس السلام وأغراضه السياسية تتعدى قطاع غزة، بدلاله أنه يضم دول مختلفة حول العالم، بُغيَّة الالتفاف على الأمم المتحدة وقواعد الشرعية الدولية، والاحتكام إلى هيئات يرأسها ويديرها ترامب بما يهواه.

ومن أبرز أوجه المعارضة الأمريكية والإسرائيلية المعلنة ضد مؤسسات الأمم المتحدة، محاربة ترامب ونتنياهو، لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، في مناطق عملها الخمسة؛ غزة، الضفة الغربية، الأردن، سوريا، ولبنان.

سياسةٌ مبكرة

من جهته، يرى المحلل السياسي المختص بالشأن الإسرائيلي إسماعيل مسلماني، أن انضمام نتنياهو لمجلس السلام، يعني من ناحية سياسية «أنه لا يريد أن يترك الملف بيد واشنطن وحدها، ويسعى أن يكون جزءًا من صياغة أي تسوية محتملة لضمان ألا تُفرض عليه صيغة سياسية لا تناسب أجندته».

وبين مسلماني لـ»فلسطين»، أن «نتنياهو يسعى إلى تأمين موقع تفاوض مبكر ضمن أي مسار للسلام قد يفرض معه ترتيبات أمنية جديدة في غزة، ودورًا إقليميًا مصريًا، قطريًا، وسعوديًا، أو حتى طرحًا سياسيًا أوسع».

أما عن خروقات الاحتلال لاتفاق وقف النار الذي يرعاه مجلس ترامب، يؤكد مسلماني أن نتنياهو يبعث بها رسائل للداخل الإسرائيلي؛ مفادها «أننا لن نُظهر ضعفًا عسكريًا»، وتعكس أيضًا مساعيه لتحقيق معادلة إسرائيلية تقليدية: «التفاوض من موقع القوة لا من موقع التهدئة الكاملة».

كما أشار إلى أن نتنياهو يستغل الفرصة المتاحة أمامه لتثبيت تحالفه مع الإدارة الأمريكية، وتحييد أي ضغوط ديمقراطية أو أوروبية، واستخدام المجلس كغطاء سياسي أمام المجتمع الدولي.

ويترتب على ذلك مخاوف عديدة -بحسب مسلماني- أبرزها؛ استخدام الاحتلال المجلس لإعادة إنتاج واقع أمني جديد، وتسويق ترتيبات انتقالية طويلة تتحول إلى وضع دائم، يتخللها تجاوز الملف السياسي الفلسطيني والتركيز فقط على الإدارة الأمنية للقطاع.

واستدرك المختص بالشأن الإسرائيلي، قائلاً: إن «انضمام نتنياهو لا يعني تحولاً نحو السلام بقدر ما يعني محاولة للإمساك بمسار التفاوض قبل أن يُفرض عليه، واستخدام المجلس كأداة لإدارة الصراع لا إنهائه، وتثبيت مكاسب ميدانية في إطار سياسي شرعي، ما يعني أنه انضمام تكتيكي لإدارة مرحلة ما بعد الحرب، لا إعلان نوايا لإنهائها».

«الإعلامي الحكومي» يدعو «إدارة غزة» لمباشرة أعمالها

غزة/ فلسطين:

دعا المكتب الإعلامي الحكومي، اللجنة الوطنية لإدارة قطاع غزة للحضور العاجل ومباشرة مهامها والاضطلاع بمسؤولياتها الوطنية في القطاع؛ لضمان استمرارية تقديم الخدمات الأساسية للفلسطينيين.

وجدد «الإعلامي الحكومي» في بيان صحفي أمس، ترحيبه باللجنة الوطنية، وأكد على الجهوزية الكاملة لنقل الصلاحيات ذات الصلة لـ»اللجنة الوطنية»، والاستعداد التام لكل الإجراءات ذات العلاقة.

وقال في بيانه، إنَّ التجهيزات تتم وفق أطر مهنية وقانونية واضحة، تكفل حماية حقوق المواطنين والموظفين، وتضمن استمرارية الخدمات دون أي انقطاع، وبما يحقق أعلى درجات الكفاءة والشفافية.

وأوضح «الإعلامي الحكومي» أنَّ جميع المؤسسات والدوائر الحكومية في قطاع غزة، وموظفيها في مختلف القطاعات، على أتم الجاهزية للانخراط والتعاون الكامل مع اللجنة الوطنية لإدارة غزة.

وأضاف: «نسعى لما يخدم الصالح العام، ويُسهم في تحسين مستوى الخدمات وتخفيف معاناة المواطنين، ويعزز الاستقرار الإداري والمؤسسي».

وجدد المكتب الإعلامي الحكومي تأكيده على وحدة الأرض الفلسطينية، ووحدة الجغرافيا السياسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مع التشديد على أن تعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الداخلي يشكل أولوية وطنية عليا في هذه المرحلة الحساسة.

وكان من المقرر أن تصل اللجنة الوطنية إلى غزة من مصر يوم الأحد الماضي، إلا أن عراقيل الاحتلال حالت دون دخولها حتى الآن.

وتأتي هذه اللجنة ضمن أربعة أطر أنشئت لإدارة المرحلة الانتقالية في غزة إلى جانب مجلس السلام والمجلس التنفيذي لغزة وقوة الاستقرار الدولية، استنادًا إلى البنود العشرين الواردة في خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الهادفة إلى إنهاء حرب الإبادة الإسرائيلية.

وانطلقت أعمال اللجنة الإدارية من العاصمة المصرية القاهرة حيث وقّع رئيسها علي شعث قبل نحو أسبوعين على بيان مهمة اللجنة كأول إجراء رسمي لها.

خبير قانوني لـ «فلسطين»: اشراك نتنياهو بـ «مجلس السلام» تبرئة من جرائمه في غزة

طرابلس- غزة/ نور الدين صالح:

تتواصل ردود الفعل القانونية والسياسية تجاه الخطوات الأميركية الأخيرة المرتبطة بملف الحرب على قطاع غزة، وفي مقدمتها تشكيل ما سُمّي بـ»مجلس السلام». وبينما تُقدَّم المبادرة بوصفها مسارًا لدعم الاستقرار، يثير إشراك رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي المتطرف بنيامين نتنياهو نقاشًا واسعًا حول مشروعيته القانونية وأهدافه السياسية، في ظل مطالبات متزايدة بتفعيل المساءلة الدولية وضمان حماية المدنيين.

وكانت القناة 14 العبرية، قد أعلنت أن نتنياهو وقع على الانضمام إلى مجلس السلام في غزة خلال لقائه بوزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو.

وقال أستاذ القانون الخاص في الجامعات الليبية، راقي المسماري، إن ما يُعرف بـ»مجلس السلام» الذي أنشأه الرئيس الأميركي دونالد ترمب يُعد مظلة سياسية أكثر منه إطارًا قانونيًا، معتبرًا أن تشكيله يثير إشكاليات قانونية جدية، خاصة في ظل ما وصفه بـ»اختراقه من قبل شخصية مطلوبة للمحكمة الجنائية الدولية».

وأوضح المسماري لصحيفة «فلسطين»، أن الخطوة قد تُنظر إليها بوصفها إجراءً غير قانوني، لكونها تتجاهل مذكرات أو مطالبات صادرة عن جهات قضائية دولية، مشيرًا إلى أن إدراج رئيس وزراء حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو ضمن هذا المجلس يعكس، برأيه، إصرارًا أميركيًا على تبرئته من اتهامات تتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني.

وأضاف أن المفارقة تكمن، وفق تعبيره، في أنه «بدلًا من تصنيفه كمجرم، يتم تقديمه كرجل سلام»، وهو ما يطرح تساؤلات حول المعايير التي تحكم تشكيل مثل هذه الأجسام السياسية، ومدى اتساقها مع قواعد القانون الدولي ومبادئ العدالة الدولية.

وبيّن المسماري أن أي إطار يُطلق عليه «مجلس سلام» يفترض به، من الناحية العملية، أن يركز أولًا على توفير متطلبات الحياة الأساسية لسكان قطاع غزة، والعمل على استتباب الأمن وضمان حماية المدنيين وتأمين احتياجاتهم الإنسانية، لا أن يتحول إلى منصة لتلميع صورة شخصيات متهمة بارتكاب انتهاكات جسيمة.

وفيما يتعلق بدور المحكمة الجنائية الدولية، دعا أستاذ القانون الخاص إلى أن تبادر المحكمة إلى الاعتراض على ضم نتنياهو إلى مثل هذا المجلس، معتبرًا أن الصمت قد يُفسر على أنه قبول ضمني بتجاوز اختصاصها أو التقليل من شأن قراراتها.

لكنه أشار في الوقت ذاته إلى أن أي تحرك من هذا النوع قد يصطدم، بحسب وصفه، بسياسات الإدارة الأميركية، لافتًا إلى ما اعتبره سوابق في تعامل ترامب مع المحكمة الجنائية الدولية، من خلال مهاجمتها وفرض عقوبات عليها وطرد بعض أعضائها وممثليها من الولايات المتحدة، في سياق رفضه لولايتها أو لقراراتها.

وختم المسماري تصريحه بالتأكيد على أن احترام قواعد القانون الدولي والمؤسسات القضائية الدولية يشكل ركيزة أساسية لتحقيق سلام عادل ومستدام، محذرًا من أن تسييس مفاهيم السلام قد يقوض فرص المساءلة ويعمّق حالة الاستقطاب على الساحة الدولية.

محكمة ألمانية ترفض دعوى لمنع بيع أسلحة إلى (إسرائيل)

برلين/ فلسطين:

رفضت أعلى المحاكم الألمانية، أمس، دعوى رفعها مواطن فلسطيني من غزة يطالب فيها بمقاضاة الحكومة الألمانية على خلفية صادرات أسلحة إلى (إسرائيل).

وكان المدعي، وبدعم من المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، يسعى لمنع تراخيص تصدير قطع غيار ألمانية تُستخدم في دبابات للجيش الإسرائيلي في غزة.

وبعد رفض دعواه من قبل محاكم أدنى درجة عامي 2024 و2025، قدم طعناً أمام المحكمة الدستورية الاتحادية.

إلا أن المحكمة في كارلسروه رفضت الدعوى، عادّة أن «المدعي لم يُقدّم أدلة كافية تُثبت أن المحاكم المختصة أخطأت في تقدير واجب حمايته أو أنكرته تعسفا».

وذكرت المحكمة أنه رغم التزام ألمانيا بحماية حقوق الإنسان واحترام القانون الدولي الإنساني، فإن هذا لا يعني بالضرورة التزام الدولة باتخاذ إجراءات محددة نيابة عن أفراد.

وأضافت «تقع المسؤولية الأساسية على عاتق سلطات الدولة نفسها لتحديد كيفية الوفاء بواجبها العام في الحماية».

ووصف المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان القرار، بأنه «انتكاسة لوصول المدنيين إلى العدالة».

وقال المدير المشارك لبرنامج الجرائم الدولية والمساءلة القانونية في المنظمة، ألكسندر شفارتس، إن «المحكمة تقر بواجب الحماية، ولكن نظريا فقط، وترفض ضمان إنفاذه عمليا».

وأضاف «بالنسبة للأشخاص الذين تُهدد حياتهم تبعات صادرات الأسلحة الألمانية، يبقى الوصول إلى العدالة معطلا فعليا».

وكان المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان تأمل في نجاح طعنها الذي قدمته بعد أن قضت المحكمة الدستورية العام الماضي بأن ألمانيا «ملزمة عموماً بحماية حقوق الإنسان الأساسية والمعايير الجوهرية للقانون الدولي الإنساني، حتى في القضايا التي تشمل دولاً أجنبية».

بينما تم حظر 37 منظمة

تحقيق يكشف قائمة منظمات إغاثية تعمل بغزة «مفضلة» للاحتلال

غزة/ وكالات:

كشف تحقيق استقصائي موسع قائمة من المنظمات الإنسانية التي يعدّها جيش الاحتلال الإسرائيلي «مفضلة» له ويمكنها العمل في قطاع غزة؛ على الرغم من حظر منظمات مماثلة قبل أيام.

ففي تحقيق أعده الصحفي الكندي «رايلي سباركس» المهتم بتغطية أخبار غزة والهجرة وحقوق الإنسان لصالح موقع «ذا نيو هيومانيتيريان» قائمة تلك المنظمات الإغاثية التي لم تواجه عراقيل إسرائيلية للعمل في غزة.

ففي نهاية الشهر الماضي، واجهت 37 منظمة إغاثة في قطاع غزة - بما فيها جميع منظمات الإغاثة غير التابعة للأمم المتحدة تقريباً - حظراً لرفضها الامتثال لقانون التسجيل الإسرائيلي الجديد المثير للجدل، وبدلاً من ذلك، وافقت (إسرائيل) على 24 منظمة تطابقت مع الشروط، التي يقول منتقدوها إنها تهدف إلى كبح جماح العمل الإنساني والتلاعب بالاستجابة الإغاثية لخدمة أهداف «إسرائيل» السياسية والعسكرية.

وخلص التحقيق، إلى أن جميع المؤسسات التي سُمح لها الآن بتوسيع نطاق أنشطتها قللت من شأن السلوك العسكري الإسرائيلي في غزة أو تجنبت الحديث عنه، والذي وصفته لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة والعديد من جماعات حقوق الإنسان وخبراء القانون الدولي وعلماء الإبادة الجماعية بأنه «إبادة جماعية».

ومن المنظمات التي لم تمنع سلطات الاحتلال عملها تلك التي عملت كشريك مع «مؤسسة غزة الإنسانية» سيئة السمعة في الصيف الماضي.

كما كشف التحقيق أن مؤسسة من تلك القائمة تبرعت بمعدات لجيش الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك وحدات متهمة بارتكاب جرائم حرب، وللمستوطنات في الضفة الغربية.

وبين التحقيق أن تلك القائمة من المؤسسات المتورطة تعمل بشكل وثيق مع السلطات الإسرائيلية في أجزاء من جنوب غربي سوريا التي احتلتها «إسرائيل» منذ أواخر عام 2024.

وسجل التحقيق تبني مسؤولي تلك المنظمات، الدعايات التي تروج لها حكومة الاحتلال الإسرائيلي، كإنكار وجود مجاعة في غزة كما حدث في ذلك الصيف.

وللتحقيق بشكل أعمق، فحصت «ذا نيو هيومانيتيريان» المعلومات المتاحة للجمهور حول منظمات الإغاثة المعتمدة من «إسرائيل»، وتحدثت إلى مسؤوليها وأجرت مقابلات مع أكثر من 12 عامل إغاثة.

وخلص التحقيق إلى أن تلك المؤسسات المقبولة إسرائيليا تنقسم إلى فئتين: تلك التي تبدو حسنة النية ولكنها اختارت مقايضة الصمت مقابل العمل، والأخرى التي تبدو أكثر توافقًا سياسيًا مع السلطات الإسرائيلية.

أولى تلك المؤسسات هي: التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، وهي هيئة عالمية رائدة في مجال مكافحة الجوع.

وذكر التحقيق أنه تم تصوير كبار مسؤولي تلك القائمة المشبوهة وهم يوزعون الطعام في مواقع توزيع الطعام العسكرية التي أدارتها «مؤسسة غزة الإنسانية» خلال صيف عام 2025، وأسفرت الهجمات التي شنتها القوات الإسرائيلية والمتعاقدون الأمريكيون في مواقع المؤسسة عن استشهاد أكثر من 1100 شخص وإصابة آلاف آخرين بين نهاية مايو وحتى أوائل سبتمبر 2025.

وثاني تلك المؤسسات هي: «ساماريتانز برس»، التي أرسلت موظفين إلى مواقع «مؤسسة غزة الإنسانية»، كما استخدمت مؤسستان أخريان على الأقل، وهما «شبكة المعونة العالمية» (GAiN) و»تايم أوف فريدوم»، صور كبار الموظفين في تلك المواقع في حملات جمع التبرعات.

كما أدرج التحقيق مؤسسات أخرى متورطة على نفس نهج المنظمتين المذكورتين أعلاه؛ وهي المطبخ المركزي العالمي وخدمات الإغاثة الكاثوليكية و»آكتد».

وبحسب العديد من العاملين في مجال الإغاثة، فإن الأفضلية التي تُمنح لهذه المؤسسات «المشبوهة»- في حين يتم تهميش المؤسسات الفاعلة الأخرى في مجال الإغاثة - هي جزء من جهد طويل الأمد تبذله السلطات الإسرائيلية لإنشاء نظام إغاثة موازٍ يمكنها السيطرة عليه بسهولة أكبر من خلال ممارسة السلطة على المنظمات غير الحكومية القائمة ودعم المؤسسات الفاعلة الجديدة وتهميش أولئك الأكثر احتمالاً للتحدث علنًا.

وأوضح أحد كبار العاملين في مجال الإغاثة، المطلع على الوضع والذي طلب عدم الكشف عن هويته خوفاً من انتقام «إسرائيل» من منظمته، أن «إسرائيل» تعيد تشكيل مجال عمل المؤسسات الإنسانية الفاعلة في غزة».

وأضاف «المؤسسات التي ستعمل داخل غزة جديدة وصغيرة الحجم، وتخدم مصالحها السياسية، ولن تقوم بأي عمل مستقل دون الحصول على موافقة الجانب الإسرائيلي».

وأثارت سلوكيات وتصريحات بعض المنظمات المسجلة في الماضي تساؤلات جوهرية حول مصالحها السياسية وانحيازها. ويشمل ذلك مجموعة من المنظمات المترابطة الأعضاء في منتدى «يد العون العالمية « (HHGF)، وهي منظمة جامعة مقرها «إسرائيل» تضم في معظمها منظمات خيرية دولية مسيحية إنجيلية تعمل في الكيان.

ويُعدّ منتدى «يد العون العالمية» الفرع الدولي لمنظمة «ائتلاف يد العون» الخيرية الإسرائيلية، التي تعمل في «إسرائيل» وفي المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية المحتلة.

وتُظهر بيانات الأمم المتحدة أن اثنين من أعضاء منظمة HHGF - وهما مؤسسة Fundacja Czas Wolnosci (أو زمن الحرية) ومقرها بولندا، والفرع الألماني لمنظمة GAiN، وهي الذراع الإنسانية الدولية لمنظمة Cru الإنجيلية الأمريكية (المعروفة سابقًا باسم Campus Crusade for Christ) - حصلا على ترخيص لإدخال ما لا يقل عن 361 شاحنة إلى غزة منذ وقف إطلاق النار في أكتوبر 2025. ويُعد هذا المجموع خامس أعلى رقم إجمالي بين المجموعات التي ترصدها الأمم المتحدة، بعد أربع وكالات تابعة للأمم المتحدة والمطبخ المركزي العالمي. ولا تخضع هذه المؤسسات التي تُدخل الإمدادات من خارج منظومة الأمم المتحدة للرصد.

ونشر التحقيق صور وتصريحات علنية من مسؤولي تلك القائمة مثل منظمات GAiN وTOF وHHGF حول تعاونها الوثيق في الاستجابة للأزمة في غزة.

وتُعدّ شبكة المعونة الدولية GAiN عضوًا مؤسسًا في HHGF، ويشغل مسؤولوها مناصب في مجلسي إدارة كلٍّ من HHC و HHGF.

وسجّلت السلطات الإسرائيلية مؤخرًا منظمةً ثالثةً عضوًا في HHGF، وهي مؤسسة إسبا (Fundacja ESPA) التي تتخذ من بولندا مقرًا لها؛ ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت هذه المؤسسة متواجدةً على أرض الواقع في غزة.

وتمتلك شبكة المعونة الدولية GAiN قاعدة لوجستية وتدير مطبخاً خيرياً في خان يونس.

ولم توافق كل من GAiN وHHGF و HHC على إجراء مقابلات مع موقع «ذا نيو هيومانيتاريان». وردّ متحدث باسم GAiN، ورئيس مجلس إدارة HHGF وHHC، أندريه غاسيوروفسكي، كتابيًا على طلب التعليق الأخير الذي أُرسل قبل النشر.

وبحسب مؤسسة المعونة الدولية GAiN فالمساعدات فقط للعائلات «المعروفة لدى السلطات الإسرائيلية» وقد سلّمت مساعدات إلى جانبي الخط الأصفر.

ولا يكاد يوجد مدنيون على الجانب الشرقي من الخط الأصفر، وقال عمال الإغاثة المطلعون على الوضع في غزة إن الفلسطينيين القلائل الذين بقوا هناك يرتبطون في الغالب بعصابات أو ميليشيات مدعومة من إسرائيل - بما في ذلك القوات الشعبية (التي كان يقودها سابقًا ياسر أبو شباب)، والتي تسيطر على المنطقة المحيطة بمعبر كرم أبو سالم حيث تدخل جميع المساعدات تقريبًا إلى غزة.

وكانت هذه العصابة مسؤولة عن عمليات نهب عنيفة ومنهجية لشاحنات المساعدات طوال عام 2025، وقد اتُّهمت مؤخراً بالاعتداء على الفلسطينيين العائدين إلى غزة عبر معبر رفح وسرقتهم والذي أعيد فتحه في 1 فبراير.

وعلى الرغم من أن أولى شاحناتهم لم تُسلّم إلا في نهاية أكتوبر 2025، إلا أن منظمتي المعونة الدولية وTOF كانتا متواجدتين في غزة من قبل.

وتُظهر الصور ومقاطع الفيديو أعضاءً بارزين في المنظمتين يوزعون مواد غذائية تحمل علامة «مؤسسة غزة الإنسانية» في موقع توزيع عسكري في منتصف عام 2025.

وقالت GAiN إنها زارت الموقع أثناء دراستها إمكانية الشراكة مع المؤسسة.

وحول تبرعات تلك المؤسسات لجيش الاحتلال، فقد شملت أحذية تكتيكية لوحدات الكوماندوز، كما شملت تبرعات منظمة HHC - الزي الرسمي للجيش في عام 2024 ومقطورة لقوات الجيش على الحدود اللبنانية في ديسمبر 2023.

كما تم التبرع بإمدادات من فروع منظمة GAiN الألمانية والبولندية، بما في ذلك الأحذية والملابس، للجيش لعدة سنوات، بما في ذلك للجنود العائدين من غزة في عام 2024. وتم تسليم هذه الإمدادات في حفل استقبال حضره مسؤولون من قيادة الجيش وإيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف الذي تم منعه من دخول الاتحاد الأوروبي، ورقّى مؤخراً قائد وحدة شرطة الحدود التي تم تصويرها وهي تعدم فلسطينيين مستسلمين في الضفة الغربية.

وبين التحقيق أن كبار موظفي منظمة HHC ومؤسسة HHGF يضمون أعضاء وضباطاً عسكريين إسرائيليين حاليين وسابقين، بمن فيهم المدير التنفيذي لمنظمة HHC، لوك غاسيوروفسكي، وهو عضو بارز في فريق الاستجابة في غزة، وأحد الأشخاص الذين تم تصويرهم في مركز GHF عام 2025. وقد تم استدعاء غاسيوروفسكي، وهو جندي احتياط إسرائيلي، خلال الهجوم الإسرائيلي على غزة عام 2014، ومرة أخرى بعد أكتوبر 2023.

وتُعدّ مؤسسة HHGF واحدة من مجموعتين مسجلتين حديثًا على ا لأقل، قامتا بوضع مخطط لإنشاء مخيمات للنازحين الفلسطينيين في غزة، في المناط.ق التي دمرتها قوات الاحتلال.

ويتضمن المخطط، الذي يشارك في قيادته مطور عقاري إسرائيلي، وحدات سكنية جاهزة من حاويات الشحن ومنطقة سياحية تُعرف باسم «ريفييرا».

وما زال من غير الواضح كيف تم وضع هذه الخطة، لكن أفكاراً مماثلة نوقشت مراراً وتكراراً من مسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى، وكذلك من قادة إسرائيليين تصوروا إجبار الفلسطينيين على دخول ما وصفه رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود أولمرت بـ»معسكر اعتقال».

وقال التحقيق: لا يبدو أن أيًا من المنظمات التي تحظى بالأولوية حاليًا في غزة قد انتقدت سلوك إسرائيل علنًا، في حين أن قادة بعض الجماعات ردودا بشكل صريح النقاط الحوارية الإسرائيلية.

وكان أندريه غاسيوروفسكي وصف صور الأشخاص الجائعين في غزة بأنها «أخبار كاذبة ودعاية تسيطر عليها حماس لتلفيق مجاعة زائفة».

وينحدر غاسيوروفسكي من بولندا، وأصبح شخصية بارزة في الحركة المسيحية الإنجيلية في «إسرائيل» حيث يعيش هناك منذ عام 1991. وفي تصريحات عامة ومنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، ردد مراراً وتكراراً مزاعم إسرائيلية تم دحضها بشأن عدد الشهداء في غزة، وتحويل المساعدات، و»اختراق» حماس لوكالات الأمم المتحدة.

ونشر غاسيوروفسكي أيضاً عشرات المنشورات عما وصفهم إنهم مسلمون على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك ألبوم صور يضم صوراً لعمليات قطع رؤوس نفذها ما يُسمى بمسلحي تنظيم الدولة الإسلامية، إلى جانب صور أخرى بشعة، بعنوان «الإسلام - دين ‹السلام›» مع وصف «الإسلام في مواجهة بقية العالم الحر»، وفي مقال رأي نُشر عام 2016 ، وصف إسرائيل بأنها «جزيرة صغيرة في محيط إسلامي معادٍ لا نهاية له».

اتهام إسرائيليين باستخدام معلومات سرية للمراهنة

رام الله/ فلسطين:

وجّهت النيابة العامة الإسرائيلية، لائحة اتهام إلى إسرائيليين أحدهما جندي احتياط، تتضمن استخدام معلومات سرية للمراهنة على عمليات عسكرية، والتكسّب من ذلك.

واحتوت لائحة الاتهام اتهامات بارتكاب «جرائم أمنية خطيرة، وجرائم رشوة، وعرقلة سير العدالة»، فيما تشتبه النيابة في تورّط جندي احتياط آخر في القضية.

وذكرت تقارير صحفية أن جندي احتياط يشغل منصبًا حساسًا بالجيش، وإسرائيليا آخر، استخدما معلومات سرية للمراهنة عبر الإنترنت على العمليات العسكرية الإسرائيلية، لكسب المال.

وجاء نشر هذه التفاصيل بعد أن أتاحت المحكمة المركزية في تل أبيب، اليوم الخميس، نشر تفاصيل القضية.

ووفق التقارير، فقد استخدم المتهمان معلومات اطّلع عليها جنديّا الاحتياط، بحكم وظيفتيهما في الجيش، للمراهنة عبر منصّة المراهنات الرقمية «بولي ماركت»، والتي تُعدّ من أبرز منصات المراهنة الرقمية، ويُطلب من مستخدميها، المراهنة بـ «نعم» أو «لا» على سؤال بشأن ما إذا كان حدث ما سيقع في المستقبل.

وتشمل الأحداث التي يمكن المراهنة عليها، الأحداث السياسية، والرياضية، والثقافية، والأمنية، والبيئية، وغيرها، وتربط المنصات بين البائعين والمشترين، وتحتفظ بالأموال، لحين وقوع الحدث.

وأشارت التقارير إلى أن من ضمن المعلومات السرية التي استُخدمت للمراهنة، هي أن «إسرائيل» كانت ستشنّ هجومًا على إيران في يونيو/ حزيران في تاريخ محدّد.

وجاء في بيان مشترك لجهاز الأمن الإسرائيليّ العامّ (الشاباك)، ووزارة الجيش والشرطة، أنه «ألقي القبض، مؤخرًا، على عددٍ من المشتبه بهم، بينهم مدنيّ وعسكريّ احتياطيّ، للاشتباه في ممارستهم للمراهنة عبر موقع «بولي ماركت» الإلكتروني.

وأكد البيان أن المراهنة تتعلق بوقوع عملياتٍ عسكرية، استنادًا إلى معلوماتٍ سريةٍ، اطلع عليها العسكريون الاحتياطيون، بحكم خدمتهم في الجيش.

وأضاف أنه «في ختام تحقيق أجرته الشرطة العسكرية، وجهاز الشاباك، وبعد تكوين أدلّة كافية ضّد المدنيّ والعسكريّ الاحتياطيّ، قرّرت النيابة العامة مقاضاتهما بتهم تتعلق بجرائم أمنية خطيرة، وجرائم رشوة، وعرقلة سير العدالة».

من ناحيته، قال جيش الاحتلال، في بيان، إنه «ينظر بمنتهى الخطورة إلى أي عمل يهدّد أمن الدولة، لا سيّما استخدام المعلومات السرية للغاية لتحقيق مكاسب شخصية»، مبينا أنه لم يلحق أي ضرر عملياتيّ من جرّاء ذلك.

واعتبر أن هذا «خرق أخلاقي جسيم، وتجاوُز واضح للخطوط الحمراء، وهو يتعارض مع قيم الجيش».

وأكد أن إجراءات جنائية وقيادية ستتخذ ضد أي طرف يثبت تورطه في مثل هذه الأفعال، وقد تم اتخاذ خطوات، وستُشَدَّد الإجراءات في جميع وحدات الجيش، بهدف منع وقوع حوادث مماثلة.

إدارة ملف الحج تثير الجدل...
مطالبات بإعادته إلى وزارة الأوقاف وتمكين حجاج غزة

غزة/ محمد أبو شحمة:

تتصاعد الانتقادات لقرار نقل إدارة ملف الحج والعمرة من وزارة الأوقاف والشؤون الدينية إلى مجلس الوزراء، وسط تحذيرات من تداعياته على ترتيبات الموسم المقبل، ومطالبات بإعادة الملف إلى الجهة المختصة وضمان تمكين حجاج قطاع غزة من أداء الفريضة بعد سنوات من الحرمان.

وأكد عضو جمعية الحج والعمرة عوض أبو مذكور أن نقل إدارة الملف يُعد قرارًا "خاطئًا وغير مسبوق"، مشددًا على أن وزارة الأوقاف تولّت هذا الملف لسنوات طويلة بكفاءة وخبرة متراكمة.

وقال أبو مذكور لصحيفة «فلسطين» أمس: إن الجمعية لا تعرف حتى الآن الأسباب الحقيقية وراء القرار، معتبرًا أن التغيير المفاجئ يثير العديد من علامات الاستفهام، خاصة في ظل غياب التطمينات الرسمية للحجاج المسجلين وأسرهم في قطاع غزة.

وأشار أبو مذكور إلى أن عدم الرد على استفسارات الجمعية من قبل المسؤولين في رام الله فاقم حالة القلق والاستياء في أوساط العاملين في القطاع والحجاج، لافتًا إلى أن إدارة موسم الحج للمرة الأولى من قبل جهة لا تمتلك الخبرة الكافية تمثل "خطأ كبيرًا"، خصوصًا أن رئيس اللجنة المشرفة يتبع لمجلس الوزراء وليس من أصحاب الاختصاص المباشر في شؤون الحج والعمرة.

وشدد على أن موسم الحج يحتاج إلى إدارة خبيرة نظرًا لحساسية إجراءاته وتعقيدها، سواء في التنسيق مع الجهات السعودية أو تنظيم شؤون الحجاج داخليًا، مؤكدًا حرص جمعية الحج والعمرة على نجاح الموسم وخدمة الحجاج بالشكل الأمثل، وداعيًا إلى إعادة النظر في القرار بما يضمن إدارة مهنية تحفظ حقوقهم وتبدد حالة القلق السائدة.

في السياق ذاته، طالبت جمعية أصحاب شركات الحج والعمرة بتمكين حجاج قطاع غزة من أداء الفريضة، باعتبار ذلك واجبًا إنسانيًا ودينيًا، داعيةً الجهات المعنية إلى تحرك عاجل لإنهاء معاناة آلاف الفلسطينيين الذين ينتظرون الوصول إلى الديار المقدسة.

وأوضحت الجمعية أن حجاج غزة ما زالوا محرومين من أداء الفريضة للعامين الماضيين نتيجة استمرار إغلاق معبر رفح، رغم استكمالهم الإجراءات الرسمية وسداد الرسوم منذ أعوام، مبينةً أن مئات الحجاج ينتظرون منذ عام 2023 تحقيق هذا الحلم.

ولفتت إلى أن أكثر من 450 حاجًا من أبناء القطاع توفوا خلال فترة إغلاق المعبر وهم بانتظار أداء الفريضة، في مؤشر يعكس حجم المعاناة الإنسانية التي يعيشها الحجاج وذووهم.

من جهتها، أجرت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في رام الله، الخميس الماضي، قرعة الحج إلكترونيًا لأسماء الراغبين في أداء الفريضة من محافظات الضفة الغربية لموسم 1447هـ/2026م، ودعت أبناء قطاع غزة الذين سجلوا للحج عام 2023 ولم يتمكنوا من السفر إلى تأكيد تسجيلهم عبر رابط متاح على الموقع الإلكتروني للوزارة.

«حماس»: إجراءات الرئيس عباس بالدستور المؤقت تفتقر لأي منطق سياسي وطني

غزة/ فلسطين:

قال الناطق باسم حركة «حماس» حازم قاسم، أمس، إن «كل إجراءات رئيس السلطة الفلسطينية في موضوع كتابة الدستور تفتقر لأي منطق سياسي وطني».

وأضاف قاسم في تصريح صحفي، أن إجراءات رئيس السلطة الفلسطينية، استمرار لسياسة التفرد الذي أوصل النظام السياسي الفلسطيني لهذه الحالة من الضعف».

وعدّ أن مثل هذه الخطوات التأسيسية تجتاح إجماعاً وطنياً واسعاً وهو غير متوفر في هذه الخطوة.

وذكر أن استمرار في الاستجابة للضغوط الخارجية من جهات معادية لشعبنا، والسماح لها بالتدخل بتركيبة ووظائف نظامنا السياسي، سيجعل من مؤسساتنا السياسية فاقدة للتمثيل الوطني وينهي ما تبقى لها من شرعية.

وشدد الناطق باسم حماس على أنه لا بديل عن حوار وطني واسع وشامل، يفضي لبناء مؤسسات وطنية على أسس ديمقراطية تعددية بعيداً عن الإقصاء والتفرد.

بعد طرح عباس مسودة دستور مؤقت

مركز حقوقي: أي عملية دستورية يجب أن تستند لتوافق وطني

غزة/ فلسطين:

أكد «مركز غزة لحقوق الإنسان»، أمس، أن أي عملية دستورية يجب أن تستند إلى توافق وطني واسع معتبرًا أن الأولوية لتعزيز الصمود والوحدة في وجه الإبادة والضم.

وكان رئيس السلطة محمود عباس أصدر، الاثنين الماضي، قرارًا رئاسيًا يقضي بنشر المسودة الأولى لمشروع الدستور المؤقت، ودعوة المواطنين إلى تقديم ملاحظاتهم ومقترحاتهم بشأنها، دون تشاور وطني ما أثار رفضًا واسعًا بين الفصائل والقوى الوطنية.

وقال المركز في بيان صحفي أمس، إنه يتابع طرح مسودة الدستور المؤقت الفلسطيني بناء على قرار من الرئيس عباس، في هذا التوقيت الحرج الذي تمر به القضية الفلسطينية، مشددا على أن أي عملية دستورية يجب أن تراعي السياق السياسي والإنساني الذي يمر به الشعب الفلسطيني.

وأضاف أن طرح المسودة يأتي في ظل استمرار العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة، وتصاعد الهجمة الإسرائيلية المنظمة على الضفة الغربية، بما يشمل التهجير وتوسيع الاستيطان وتكريس قرارات الضم.

وشدد المركز الحقوقي على أنه في واقع كهذا، يفترض أن تتجه الأولوية الوطنية نحو إسناد المواطنين الفلسطينيين، وتعزيز صمودهم، وتوحيد الصفوف لمواجهة المخططات الإسرائيلية الرامية إلى تقويض الوجود الفلسطيني على الأرض.

ورأى أن إطلاق مسار دستوري في ظل هذا الانقسام والاعتداءات المتواصلة يثير تساؤلات مشروعة حول جدوى الخطوة وتوقيتها، متسائلًا عما إذا كان هذا المسار يخدم تعزيز الوحدة الوطنية أم يضيف عنصر انقسام جديد إلى المشهد السياسي.

وأشار المركز إلى أن الدستور يمثل العقد الاجتماعي الأعلى؛ لذلك يجب أن يصاغ عبر عملية تشاركية شفافة تضم القوى السياسية والمجتمعية والنقابات والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني، وأن يخضع لنقاش عام واسع واستفتاء شعبي حر.

ورأى أن غياب مجلس تشريعي فاعل، بعد حله بقرار من المحكمة الدستورية عام 2018 في خطوة أثارت جدلًا قانونيًا واسعًا، يفاقم الإشكالية.

وأكد أن تعطل الانتخابات العامة منذ سنوات أضعف البنية التمثيلية للنظام السياسي، وبالتالي ففي ظل هذا الواقع، تفتقر أي عملية دستورية لا تمر عبر مؤسسة منتخبة إلى السند الديمقراطي الكافي.

وذكّر المركز بأن الرئيس محمود عباس يتولى مهامه منذ عام 2005، وقد انتهت ولايته القانونية المحددة بأربع سنوات في عام 2009 دون إجراء انتخابات رئاسية جديدة.

ونوه إلى أن استمرار ممارسة الصلاحيات الرئاسية في غياب تجديد انتخابي يثير إشكالًا دستوريًا وسياسيًا جوهريًا، خاصة إذا ارتبط الأمر بمبادرة تتعلق بإصدار أو إقرار دستور جديد.

وشدد على أنه لا يعقل أن تصدر الوثيقة القانونية الأعلى في النظام السياسي في ظل غياب تجديد الشرعية الانتخابية، وغياب مجلس تشريعي منتخب، وضعف واضح في فعالية المؤسسات العامة، مؤكدًا أن الشرعية الدستورية لا تنفصل عن الشرعية الشعبية.

كما شدد على أنه في ظل محاولات (إسرائيل) فرض وقائع نهائية على الأرض عبر استمرار أفعال الإبادة الجماعية والحصار في قطاع غزة والتهجير والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، تقتضي المسؤولية الوطنية تركيز الجهود على تعزيز الوحدة الداخلية، وإعادة بناء النظام السياسي على أسس ديمقراطية جامعة، وإجراء انتخابات شاملة تتيح للشعب اختيار ممثليه.

ورأى أن أي مسار دستوري لا ينطلق من وحدة وطنية حقيقية، ولا يستند إلى تفويض شعبي مباشر، يبقى معرضًا لفقدان الثقة المجتمعية، ويهدد بتحويل الوثيقة الدستورية إلى مصدر خلاف بدل أن تكون إطارًا جامعًا.

ودعا المركز إلى وقف المسار الحالي لمسودة الدستور، وفتح حوار وطني شامل يسبق أي خطوة إجرائية، والعمل أولا على إنهاء الانقسام، وتجديد الشرعيات عبر انتخابات عامة، وتعزيز صمود المواطنين في مواجهة العدوان.

في لقاء نظمه «منتدى الإعلاميين»

الشوربجي: عجز ضخم في الغاز بغزة.. وملف الوقود يدار بسياسة التقطير

غزة/ نبيل سنونو:

قال المدير العام للهيئة العامة للبترول إياد الشوربجي، إن قطاع غزة يعاني من عجز ضخم في كميات الغاز، مبينا في الوقت نفسه أن ملف الوقود سياسي وينتهج فيه الاحتلال سياسة التقطير.

وأوضح الشوربجي خلال لقاء نظمه منتدى الإعلاميين الفلسطينيين في غزة أمس، أن التحدي الأكبر في ملف الغاز هو أن الكميات الواردة ضئيلة جدا، مشيرا إلى أن احتياج القطاع قبل حرب الإبادة كان 8 آلاف طن شهريا، بواقع 260 طنا يوميا.

وعن الاحتياج الحالي، قال: يمكن أن تكفي 7 آلاف طن شهريا، على اعتبار التدمير الحاصل في المنشآت الاقتصادية، لكنه أكد أن ما يدخل إلى القطاع لا يتعدى 20% بعد التحسينات في الكميات الواردة، بعد أن كان يبلغ 15%.

وبين أن العجز الحالي من الغاز يبلغ 85%، لافتا إلى أن معدل دخول الغاز حاليا هو ست شاحنات يوميا.

وقبل ذلك، كان عدد شاحنات الغاز الواردة إلى القطاع تارة شاحنتان في اليوم وأخرى ثلاثة أو سبعة، ثم تعاد في أيام أخرى الشاحنات فارغة من المعبر.

ووفق الشوربجي، فإن 361 شاحنة غاز فقط بمعدل 7220 طنا دخلت القطاع منذ 12 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، ما يمثل أقل من احتياج شهر بالمعدل الطبيعي.

وفي بداية دخول الغاز، كان متوسط الدورة الواحدة لحصول المواطن على أنبوبة غاز وزن 8 كيلوجرام حوالي ثلاثة شهور ونصف الشهر.

وقال الشوربجي: الوضع إلى حد كبير ضاغط، ويشكل ليس فقط أزمة بل كارثة على اعتبار أن الغاز سلعة مهمة، والمواطنون يعانون.

وأضاف: في الأسبوع قبل الماضي دخلت 40 شاحنة غاز، لكن في الأسبوع الماضي تراجعت الكمية إلى 30 شاحنة فقط، وهناك تراجع على مشارف شهر رمضان، مبينا أن الهيئة كانت تدرس زيادة الكمية للمواطن بحيث يحصل على 12 كيلوجرام في الدورة، لكن «جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن».

وشدد على أن القضية سياسية وليست فنية، وتمثل أحد أبرز الملفات التي يضغط الاحتلال عبرها بوضوح، وينطبق ذلك على المستلزمات الطبية والمساعدات الإنسانية.

«السوق السوداء»

وفيما يتعلق بما تسمى «السوق السوداء»، قال الشوربجي: إن ذلك ناجم عن مصادر عدة لتغطية هذه السوق، مضيفا أن حصة المحطة كانت تعادل 100 جرة بما يعادل 1200 كيلوجرام عن كل عملية نقل غاز، على اعتبار النفقات التشغيلية العالية للمحطة، والتي لا تغطيها أرباحها الاعتيادية.

وأوضح أنه إذا لم تحصل المحطة على هذه الكمية المحددة من الغاز فسيكون في المقابل هناك رفع للتكلفة على المواطن لتتجاوز 100 شيقل عن الجرة التي يبلغ سعرها الرسمي 60 شيقلا.

لكن ضمن مساعي الهيئة لتنظيم الأمر، خفضت حصة كل محطة لـ30 جرة فقط، منذ شهرين، وفق إفادته.

وأوضح الشوربجي أن المصدر الثاني هو وجود حصة للموزع، تتمثل في جرة واحدة عن كل تعبئة، أما المصدر الثالث فهو بعض المواطنين ممن يبيعون جرة الغاز كليا أو جزئيا.

وعن طريقة إدارة ملف الغاز، قال: لدينا نظام إلكتروني مركزي، والمواطن يختار الموزع، وعند إصدار الكشوفات فإن المعيار هو الأقدم في التسجيل، مع مراعاة النطاق الجغرافي، مؤكدا أن النظام يراعي العدالة في التوزيع بين المواطنين.

وأوضح أن 60% من المواطنين المستفيدين من الغاز هم في جنوب القطاع، و40% منهم في شماله، مبينا أن 490 ألف أسرة مسجلة في النظام الإلكتروني.

وعن الحالات الإنسانية، قال: أخذنا بعين الاعتبار ذلك وفق شهادات وأوراق رسمية، كأن تكون سيدة منفصلة عن زوجها وتعيش مع أبنائها، فهي لا مطلقة ولا متزوجة، أو ما يتعلق بأبناء الشهداء والمتوفين من القصر الذين لا يحق لهم التسجيل في النظام.

وأضاف: سنعمل على فئة كبار السن من الذكور والإناث باعتبارها حالات إنسانية تحتاج إلى الغاز.

(تصوير/ محمود أبو حصيرة)

وفيما يخص محطات الغاز، قال الشوربجي: ابتدعنا نظام الاستضافات، بحيث يكون للمحطة المدمرة اسم وحق تشغيلي تستضيفه محطة عاملة غير مدمرة.

وأشار إلى أن 65% من المحطات دمرت خلال الحرب، وتعمل حاليا فقط 14 محطة من أصل 45 محطة.

جهات دولية

وفي ملف الوقود، قال الشوربجي: إنه يدار من قبل جهات دولية ولا شأن لأي جهات إدارية في غزة في هذا الأمر إطلاقا سواء بالتوريد أو حتى التوزيع.

وأكد أن جهات دولية هي من توزع جزءا يسيرا من الاحتياج الأساسي على المرافق الصحية والمخابز والبلديات.

وبشأن الكميات التجارية، أوضح أن ذلك يتعلق بأن تكاليف النقل والتشغيل وما إلى ذلك يحصل عليها السائقون أو بعض الجهات كسولار، مبينا أن هناك بعض الكميات التجارية يدخلها بعض التجار بطرق معينة، وساهم ذلك في خفض الأسعار لكنها لا تزال عالية جدا.

ونبه إلى أن الهيئة العامة للبترول كانت تدير ملفي الغاز والوقود معا، وتنظم الكميات الواردة وفقا لحاجة السوق والمواسم وتعاقب الفصول لكن الآن هناك إدارة دولية لملف الوقود.

وأكد أن التحسن في ملف الوقود بطيء جدا، وهو مسقوف بالسقف السياسي، ومن يدير المشهد بالمجمل في الوقود أو غيره هو الاحتلال ضمن سياسة التقطير.

وقال الشوربجي: كان احتياجنا الإجمالي في القطاع يبلغ 30 مليون لتر من الوقود شهريا، منهم 15 مليونا لمحطة التوليد وهي متوقفة الآن، و15 مليونا من السولار والبنزين للقطاع التجاري لتلبية احتياجات المواطنين.

وأضاف أن ما يدخل الآن في أحسن الأحوال هو 3 ملايين لترا تدار بسياسة تقطيرية، مشيرا إلى أن المرافق الإنسانية تعاني من حالة عجز ومعاناة شديدة تنعكس على المرضى وخدمات المياه والبلدية وإنتاج الخبز.

ورغم سريان اتفاق لوقف حرب الإبادة في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، فإن أوساطا دولية وفلسطينية تؤكد تنصل الاحتلال من التزاماته المقررة وفق الاتفاق، ومواصلته منع أو تقييد دخول المساعدات والاحتياجات الإنسانية للقطاع.

خيار «الدم والحرية».. لماذا لا تطلب المقاومة إذنَ القاعدين؟

عدنان حميدان
عربي 21

في أزمنة الاختلال الكبرى، حين تختل الموازين وتغدو «القوة» معياراً مزيفاً لـ«الحق»، يطفو سؤالٌ يلاحق العقول المترددة: أهي المقاومة تهوّر؟ وهل تُلام الضحية لأنها صرخت في وجه جلادها؟

نقف اليوم أمام مشهد يُراد فيه قلبُ الحقائق رأساً على عقب؛ فيُصوَّر المدافع عن بيته «مغامراً»، ويُقدَّم المعتدي كأنه «قدرٌ لا يُرد».

خديعة لوم الضحية.. شراكة في القبح

أولى سقطات الوعي هي محاولة تحميل الضحية مسؤولية ما ينالها. يخرج من يسأل ببرود: «لماذا استفزّوا العدو؟ ولماذا جلبوا لأنفسهم الدمار؟». هذا السؤال، في جوهره، ليس تحليلاً بل انخراطٌ أخلاقي في جريمة الجلاد. فالمعتدي مسؤولٌ عن عدوانه، والمحتل هو المصدر الأول للعنف.

إن لوم الضحية لأنها قالت «لا» هو إهانة للكرامة الإنسانية قبل أن يكون خطأً سياسياً؛ فالجلاد لا يحتاج إلى ذرائع، وشهيته للبطش لا يوقفها الركود بل يغذّيها الاستسلام. من يبرّئ السكين ويلوم العنق، إنما يبرّر منطق الخضوع تحت قناع الواقعية.

المقاومة ليست «صندوق اقتراع»

يُروَّج لوهم آخر مفاده أن المقاومة تحتاج إجماعاً أو تفويضاً شعبياً كاملاً. غيرَ أن لحظات الوجود المصيرية لا تُدار بمنطق استطلاعات الرأي. فالنفس البشرية تميل إلى السلامة، بينما تنهض قلةٌ مؤمنةٌ بكرامتها لتدفع ثمن الطريق.

التاريخ لم يُكتب بانتظار موافقة الجميع؛ بل بخطوات طليعة رأت ما وراء الألم اللحظي نحو أفق الحرية. الشعوب لا تُستفتى على حقها في الوجود؛ بل تمارسه حين يُهدَّد.

وهم «إرشادات المنهزمين»

في كل عصر تظهر أصواتٌ ترفع شعار «الحكمة» لتدعو إلى الرضوخ باسم الواقعية. يقنعون الناس بأن التنازل المؤلم هو طريق السلام، وأن بقايا الحياة خيرٌ من المخاطرة في سبيل الكرامة.

لكن ذاكرة الأمم تقول غير ذلك: لم تنل الشعوب سيادتها بالتوسّل، ولم تسترد كرامتها بالانحناء.

هاتوا لنا شعباً واحداً في تاريخ البشرية نال حريته بهذه الطَرق!

ابحثوا في أرشيف الأمم من شرق الأرض إلى غربها، ثمّ هل حرَر الفيتناميّون أرضهم بـ «التّعايش» مع الغازي؟ هل استعاد الجزائريّون سيادتهم بـ «التّنسيق» مع المستعمر؟ هل نالت الشّعوب كرامتها بالرّضوخ؟ إن نصائح الهزيمة ليست سوى مسكّنات مؤقتة لألم المذلة، وطريقاً بطيئاً نحو الاستعباد الدائم.

بين التهوّر والبطولة.. خيط الوعي

من يقيس الأمور بميزان القوة المادية وحدها، يرى المقاومة تهوراً. غير أن الإرادة والحق عنصران لا يُقاسان بالأرقام. المقاومة ليست انتحاراً، بل فعل إيمان بجدوى التضحية.

التهوّر الحقيقي أن يُترك الظلم يتمدّد بلا مقاومة، ظناً أن الصمت يشتري الأمان. فثمن الاستسلام يُدفع كل يوم من الكرامة والأرض والمستقبل، بينما المواجهة—مهما كانت قاسية. تضع حدّاً لانحدارٍ بلا نهاية.

المقاومة كفعل أخلاقي وقدر تاريخي

في جوهرها، المقاومة انحيازٌ أخلاقي للإنسان في مواجهة القهر؛ صرخةٌ تقول إن الكرامة ليست سلعة. حين تختار الشعوب هذا الطريق، فهي لا تختار الموت بل شكل الحياة الذي يليق بالأحرار.

إننا نؤمن أن الطريق طويل والثمن باهظ، لكن الذاكرة الإنسانية تشهد أن الشعوب التي تمسّكت بكرامتها، وإن دفعت دماً، أنارت للأجيال دروب المستقبل. أما الذين يلومونها في زمن الألم، فكثيراً ما يتصدرون مشهد النصر حين يتحقق.

المقاومة. في نظر أصحابها. ليست ترفاً فكرياً، ولكن ضرورة وجودية حين يُهدَّد الحق في الحياة والكرامة. فالحرية لا تُهدى، وإنّما تُنتزع بوعي وصبر ومسؤولية تاريخية. وستبقى الشعوب التي تختار العيش بكرامّة قادرةً على رسم مسارها، غير آبهةٍ بضجيج المرجفين؛ لأن الحرية لا تُمنح إذناً، بل تُصاغ إرادة.

غزة بعد اتفاق وقف النار: سيناريوهات المشهد القادم

أويس الغزاوي
الجزيرة نت

بعد ما يقرب من خمسة أشهر من اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، وفقا لخطة الرئيس دونالد ترمب للسلام المكونة من عشرين بندا، والتي تمر من مرحلتين، تم الانتهاء من المرحلة الأولى التي تم خلالها تنفيذ عملية تبادل الأسرى بين الطرفين، وتدفق جزئي للمساعدات الإنسانية.

ثم جرى الانتقال إلى المرحلة الثانية، حيث تم تشكيل مجلس للسلام تحت رئاسة ترمب، وتشكيل لجنة فلسطينية تكلف بتدبير العمل الحكومي في غزة تحت توجهات المجلس، مع فتح محدود لمعبر رفح يسمح بدخول وخروج أعداد قليلة من الفلسطينيين.

غير أن الواقع الميداني لم يعكس استقرارا حقيقيا، فقد تواصلت خروقات وقف إطلاق النار من طرف الكيان، ولم تتوقف العمليات العسكرية، إذ سقط أزيد من 550 شهيدا، في ظل استمرار تعنت الكيان في الوفاء بالتزاماته، ومحاولة الهرب من استحقاقات كل مرحلة.

مما يطرح تساؤلات حول أين يتجه الوضع في غزة؟ والسيناريوهات المستقبلية للقضية؟

البداية مع مجلس السلام

تم تشكيل مجلس السلام انسجاما مع خطة ترمب لإنهاء الحرب في غزة، إذ أسند للمجلس مهمة تحقيق السلام والحفاظ على الاستقرار بالمنطقة، والعمل على إعادة إعمار القطاع وإدارته. وحظي المجلس بتأييد دولي وأممي واسع، بعد صدور القرار الأممي رقم 2803 الذي منح شرعية دولية لعمل المجلس.

غير أنه، ومع صدور ميثاق المجلس الذي أعلن عنه ترمب في شهر يناير/ كانون الثاني، اتضح أن المجلس لن يقتصر عمله على غزة، بل سيمتد إلى مناطق نزاع أخرى حول العالم، أي إننا نتحدث عن هيئة دولية جديدة تقوم بمهام الأمم المتحدة، ويمكن أن تكون بديلا محتملا لها في المستقبل، خصوصا في ظل الانتقادات المتكررة التي وجهها ترمب للأمم المتحدة، واعتباره أنها لم تعد تقوم بدورها بالشكل المطلوب.

ويتضح من خلال ذلك أن تأسيس مجلس السلام يهدف بالأساس إلى تدبير وإدارة الصراع بعيدا عن آليات الأمم المتحدة، وعن الشرعية الدولية المرتبطة بالقانون الدولي، في ظل المكتسبات المهمة التي حققها النضال الفلسطيني على مدار سنوات طويلة، وخصوصا أثناء حرب الإبادة الأخيرة على غزة، مثل قرار المحكمة الجنائية الدولية، والتصويت على عضوية دولة فلسطين، وغيرها من القرارات.

ويحاول ترمب، من خلال توسيع مهام مجلس السلام من غزة ليشمل مختلف القضايا في العالم، الانفراد بالقرار الدولي وجعله يخدم مصالح الولايات المتحدة ورؤيتها للعالم، في ظل وجود حق النقض في مجلس الأمن، فيما سينفرد وحده بحق النقض في مجلس السلام.

كما أن تحفظ عدد من الدول، وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي، عن الانضمام للمجلس حتى الآن، يعكس وجود تباين في الرؤى حول مشروعيته وحدود صلاحياته.

إنهاء الاحتلال أم إنهاء المقاومة؟

ربط الاحتلال انسحابه الكامل من غزة بنزع سلاح المقاومة وإنهاء العمل المسلح، مع ضغوط سياسية وتصريحات تؤكد أن هذا الشرط أساسي لأي ترتيبات نهائية. وهدد ترمب أكثر من مرة أن على حماس نزع سلاحها أو سيتم ذلك بطريقة صعبة، مدعيا أن الحركة وافقت أثناء المفاوضات على ذلك.

في المقابل، تبرز آراء تدعو إلى تسليم السلاح باعتباره مدخلا لتخفيف المعاناة، مستندة إلى اختلال ميزان القوى والسياق الدولي غير المواتي للفلسطينيين. غير أن هذا الطرح يثير تساؤلات جوهرية:

هل تسليم سلاح المقاومة سينهي معاناة الشعب الفلسطيني؟ وهل سيوقف اعتداءات الاحتلال وسياسته التوسعية؟ هل سلاح المقاومة هو المشكلة أم الاحتلال؟

ما زالت الذاكرة الجمعية الفلسطينية تستحضر مشاهد مرتبطة بمسألة تسليم السلاح، المتمثلة في «مجزرة صبرا وشاتيلا»، أي أن تسليم السلاح لدى الفلسطيني هو مقابل فتح باب الاستباحة للاحتلال من أجل القتل دون حسيب ودون رادع.

وذلك في ظل غياب ضمانات، ووجود احتلال إحلالي استيطاني يهدف بشكل واضح وعلني إلى إنهاء الوجود الفلسطيني، إما قتلا أو تهجيرا. وهو ما يتجلى من خلال سياسات حكومته المتطرفة قبل الحرب وأثناءها وبعدها.

وإذا سلمنا بأن السلاح سيكون ذريعة للاحتلال من أجل استمرار اعتداءاته، فقد سبق من قبل الحديث عن قضية الأسرى باعتبارها سببا لاستمرار الحرب، ثم انتقلنا إلى قضية السلاح، وستستمر الأمور بهذا الشكل، والبحث عن ذرائع جديدة، إلى أن يحقق الاحتلال أهدافه.

وهل سلاح المقاومة هو المشكلة، أم إن الاحتلال هو الطارئ على المنطقة، ووجوده مرتبط بوجود مقاومة مسلحة تدافع عن شعبها وتعمل على تحرير أرضها؟ وبالعودة إلى أسباب معركة طوفان الأقصى، أليس حصار القطاع وصعوبة العيش والاعتداءات المتكررة من طرف الاحتلال هي ما أدى إلى هذا الواقع؟

فإذا أردنا معالجة هذه الأسباب من أجل عدم العودة إلى الحرب، فيجب الانطلاق بالأساس من وقف اعتداءات الاحتلال، وإعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه المتمثلة في الحرية والعيش الكريم على أرضه.

وفي النهاية، فإن هذا الأمر يعد مستحيلا، لأن مسألة السلاح ليست مجرد أداة، بل هي جزء من بنية فكرية وهوياتية لدى أفراد المقاومة، وأن تحرير الأرض لا يتحقق إلا من خلال المقاومة والعمل المسلح.

ومع وجود بيئة شعبية واسعة تحمل الكثير من الجراح والحقد والعداء للاحتلال، في ظل الجرائم التي مارسها في حقهم، فإن أي محاولة لإلغاء هذا الواقع بالقوة ستؤدي إلى إعادة إنتاجه بأشكال مختلفة.

السيناريوهات المحتملة

يضع هذا الأمر المقاومة في وضع صعب، في ظل محدودية الخيارات المتاحة، ما بين حقن دماء الأبرياء في غزة، وبين التحديات الوجودية التي تواجه القضية الفلسطينية اليوم.

وفي غياب آفاق سياسية وضمانات حقيقية لوقف العدوان، وفي مقابل السياسات التوسعية والاستيطانية التي تنهجها حكومة الاحتلال، والمتجهة نحو إنهاء الوجود الفلسطيني في الضفة، وتشريع قانون يتيح إعدام الأسرى، يأتي كل ذلك في وضع إقليمي غير مستقر، يتسم بتراجع الأطراف الداعمة للمقاومة، وتوسع وعربدة «إسرائيلية».

في ظل ذلك، يبدو أن الوضع في غزة، ومع ربط الاحتلال انسحابه من القطاع بنزع سلاح المقاومة، وتهديده بأنه إذا لم يتم نزع السلاح وفقا لخطة السلام فسيقوم بذلك بالقوة، فإن السيناريو الأكثر احتمالا والأقرب هو ترسيخ النموذج اللبناني في غزة، أي الاستمرار في الاستهداف المباشر لأفراد المقاومة ومراكزهم كلما توفرت المعلومات على ذلك، والاعتماد على المليشيات التابعة له على الأرض، مع فرض قيود على عملية إعادة الإعمار.

كما يظل احتمال عودة الحرب من جديد قائما، مع وجود حكومة متطرفة في الكيان ما زالت تطمح إلى الاستيطان في غزة، انطلاقا من استكمال خطة التهجير وتفريغ القطاع، وتحقيق ما يسمى «بالنصر الكامل». ورغم أن هذا السيناريو يعد بعيدا، فإنه يبقى واردا في ظل محدودية الخيارات لدى المقاومة.

ومن خلال ما سبق، يتضح أن القضية الفلسطينية تعيش اليوم مرحلة دقيقة، تتطلب قدرا كبيرا من الحكمة في التعامل مع الضغوط والتحديات. وإن أي تسوية مستدامة تتطلب معالجة الأسباب الجذرية للصراع، وفي مقدمتها إنهاء الاحتلال، وضمان الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، وتوفير ضمانات أمنية متبادلة.

أما الحلول الجزئية أو المؤقتة، فقد تنجح في احتواء التوتر لفترة، لكنها لا تبدد احتمالات عودته. ويبقى مستقبل غزة والقضية الفلسطينية عموما مرتبطا بتحولات موازين القوى الإقليمية والدولية.

"قانون" إعدام الأسرى مرحلة جديدة من التوحش الصهيوني

علي سعادة
السبيل

الدولة المارقة والمنبوذة تعد قانونا وحشيا للفصل العنصري، "قانونا" يشبع رغباتها المرضية التي تتوافق مع ما جاء في التلمود من قتل وتعذيب واغتصاب لـ "جوييم" أي "الأغيار" وهو مصطلح ديني يهودي يطلقه اليهود على غير اليهود.

علينا أن نتخيل التالي، المستوطنون المتعصبون العنيفون الذين تفوح منهم رائحة القذارة والبراز البشري والذين يهاجمون منازل الفلسطينيين ويقتلعون مزروعاتهم ويدمرون ممتلكاتهم بحماية ومساندة ومشاركة من الجيش الأكثر جبنا وانحطاطا في العالم سيكونون محصنين بالكامل، فإذا قاوم الفلسطينيون هذه الهجمات، ودفعوا عن أنفسهم وعن بيوتهم وعائلاتهم وممتلكاتهم، فسيتم القبض عليهم وإعدامهم شنقا خلال 90 يوما ، والتهم جاهزة لا تحتاج إلى بذل مجهود في صياغتها.

إجراءات الاحتلال الرامية إلى إقرار "قانون" إعدام الأسرى هي جزء من حالة التوحش التي يعشيها "المجتمع" الإسرائيلي بأكمله وليس الجيش والمنظومة السياسية، وترتبط بحالة الاضطراب الداخلي التي يمر بها.

وباتت حياة الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية أمام مرحلة جديدة تحمل تهديدا مباشرا لحياتهم بعد أن كشف وسائل إعلام عبرية عن إجراءات تطبيق مشروع "قانون عقوبة الإعدام بحقهم بعد إقراره بالقراءة الأولى في "الكنيست " .

يجيز "القانون" إمكانية إصدار أحكام الإعدام حتى في حالات عدم وجود نية مسبقة، ويستثني أي تطبيق على الإسرائيليين الذين يرتكبون جرائم مشابهة بحق الفلسطينيين، ما يجعل العقوبة انتقائية وعنصرية، ويضع الأسرى تحت تهديد مباشر، ويحول سجون الاحتلال إلى أداة تنفيذية للقتل، في جريمة منظمة لم يشهدها ملف الأسرى الفلسطينيين من قبل.

رغم أن الاحتلال يمارس عمليات القتل لأسرى بعدة طرق ووسائل من بينها التعذيب والحرمان من الغذاء والعلاج وغيرها، لكن المرحلة القادمة ستكون أكثر دموية وعلانية.

الباحث والأسير المحرر رامي أبو زبيدة يكشف أن هذه المرحلة تعد من أخطر مراحل تاريخ الحركة الأسيرة، لأنها تنقل الأسير الفلسطيني من قضية وملف تفاوضي أو أمني إلى هدف مباشر للتصفية تحت غطاء قانوني، مما يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وحق الحياة، ويهدد مستقبل الأسرى الفلسطينيين داخل السجون وخارجها.

والخطورة حاليا أن مداولات لجنة ما يسمى "الأمن القومي" في "الكنيست بشأن "قانون" إعدام الأسرى الفلسطينيين كشفت عن انتقال النقاش من مجرد جدل قانوني وسياسي إلى البحث في آليات التنفيذ العملية، وهي تعكس محاولة تشريع القتل المنظم تحت غطاء " قانوني". وشهدت الجلسات نقاشا حول وسائل تنفيذ الإعدام، تم عرضها والتعامل مع حياة الأسرى وكأنها مسألة إجرائية بحتة، بعيدا عن أي اعتبار إنساني أو "قانوني".

مشروع "القانون" لم يعد شانا فرديا يخص الأسرى وحدهم، بل أداة ردع جماعي تستهدف الفلسطينيين عموما، خاصة مع تركيز النقاش على الرمزية النفسية للعقوبة ووسائل التنفيذ المتعددة، من الحقن بالسم وقناع النيتروجين والإعدام بالرصاص وصولا إلى الشنق. وهي تحتاج إلى موقف وطني فلسطيني من قبل المؤسسات الرسمية والقوى الوطنية والفصائل باختلاف توجهاتها فهذه القضية هي قضية إجماع وطني تمس صلب المشروع الوطني الفلسطيني.

المقالات التي تنشر عبر صفحات "فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN" تعبر عن رأي أصحابها

التعليم في غزة على حافة الانهيار... دعوات لخطة إنقاذ عاجلة وإعادة إعمار شاملة

غزة/ صفاء عاشور:

حذّر مدير التربية والتعليم شرق غزة منير أبو زعيتر من أن قطاع التعليم في غزة يواجه أزمات مركّبة تهدد استمرارية العملية التعليمية، في ظل دمار واسع للبنية التحتية، وانقطاع طويل عن الدراسة، ونقص حاد في الإمكانات، إلى جانب آثار نفسية عميقة خلّفتها الحرب لدى الطلبة والمعلمين، مؤكدًا أن تجاوز هذه التحديات يتطلب تدخلًا عاجلًا وخططًا واقعية قائمة على الشراكة والتكامل.

وجاءت تصريحات أبو زعيتر أمس، خلال جلسة حوارية نظمها مركز التنمية والإعلام المجتمعي بالشراكة مع الأورومتوسطية للحقوق، لبحث واقع التعليم بعد الحرب والتحديات النفسية والاجتماعية والمؤسسية، ضمن مشروع يهدف إلى تعزيز المساءلة الدولية وحماية حقوق الإنسان وإعادة تأهيل الفضاء المدني في قطاع غزة.

وأوضح أن أبرز معيقات انتظام الدراسة تتمثل في الانقطاع المتكرر للكهرباء والإنترنت، وغياب البيئات التعليمية الآمنة، وعدم الاستقرار الوظيفي للكوادر التعليمية، وهي عوامل تشكّل عوائق حقيقية أمام تنفيذ الخطط التعليمية بالشكل المطلوب.

وأشار إلى أن الوزارة تعمل، رغم محدودية الموارد، على إنشاء نقاط تعليمية ومساحات آمنة في المناطق المتضررة، وتفعيل التعليم الإلكتروني كخيار داعم، إلى جانب إعادة تأهيل الكوادر التعليمية للتعامل مع التحديات الميدانية.

وأكد أبو زعيتر أن الوزارة تدرك حجم الفجوة التعليمية المتراكمة نتيجة الانقطاع الطويل، وتسعى إلى معالجتها عبر خطط تعويضية وتقييمات مرنة تراعي الواقع الاستثنائي الذي يعيشه الطلبة، مشددًا على أن التعليم حق أساسي لا يمكن تأجيله، وأن الحفاظ عليه يمثل أولوية وطنية.

وخلص المشاركون في الجلسة إلى توصيات ركّزت على تعزيز مرونة واستقرار العملية التعليمية، من خلال أرشفة القرارات والتعاميم في منصة موحّدة، ووضع خطط بديلة للامتحانات تراعي انقطاع الكهرباء والإنترنت، وتوفير مراكز امتحانية آمنة، واعتماد أنظمة تقييم مرنة ومتعددة المسارات.

كما دعوا إلى توحيد المناهج الدراسية، وإعادة تأهيل المدارس المتضررة بالتنسيق مع وكالة "الأونروا" ومؤسسات المجتمع المدني، وتوسيع برامج التعليم المؤقت وفق خرائط الاحتياج، مع دمج الدعم النفسي والاجتماعي ضمن أي تدخل تعليمي.

وفي محور جاهزية الطلبة، أشار النقاش إلى أن كثيرًا من الأطفال يواجهون صعوبات في العودة إلى الصفوف بسبب الصدمات النفسية وفقدان أفراد من العائلة أو الأصدقاء، ما ينعكس على قدرتهم على التركيز والتحصيل، فيما أكد أبو زعيتر أن الوزارة تولي الدعم النفسي أولوية وتسعى لدمجه داخل البيئة التعليمية بالتعاون مع جهات مختصة.

أما المعلمون، فيواجهون ضغوطًا نفسية ومهنية متراكمة ونقصًا في التدريب المتخصص للتعامل مع الأطفال المتأثرين بالصدمات، إلى جانب تحديات معيشية تؤثر على استقرارهم الوظيفي، الأمر الذي يستدعي – بحسب أبو زعيتر – الاستثمار في تدريب الكوادر على التعليم في حالات الطوارئ وتوفير بيئة داعمة تمكّنهم من أداء رسالتهم بفاعلية.

وفي ما يتعلق بالمناهج، شدد المشاركون على ضرورة إجراء تعديلات تراعي الفجوات المعرفية المتراكمة، ودمج المبادرات التعليمية المجتمعية والرقمية ضمن النظام الرسمي وفق آليات واضحة للتقييم والمساءلة، إلى جانب اعتماد مقاربة تعليمية دامجة تراعي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، رغم التحديات المرتبطة بضعف التهيئة الفيزيائية ونقص الأدوات المساندة.

واختُتمت الجلسة بالتأكيد على أن إعادة إعمار التعليم في غزة لا تقتصر على إعادة بناء المدارس، بل تشمل إعادة بناء الإنسان نفسيًا واجتماعيًا ومؤسسيًا، مع التشديد على مسؤولية الجهات الوطنية والدولية في توفير الدعم الفني والمالي وتعزيز الشراكات المستدامة، لضمان حماية حق الأجيال القادمة في التعلم والحياة الكريمة.

«آمال».. سيدة غزية تُحيي إنتاج الصوص البلدي وتمنح الأمل للسيدات الرياديات

غزة/ سند:

في ركنٍ منسيّ من قطاع غزة، حيث اختلط غبار الحربٍ برائحة التراب المحروق، لم تستسلم السيدة آمال أبو منديل من مخيم المغازي وسط قطاع غزة لخراب طال النبات والحيوان والإنسان. فبين حقولٍ جفّت، وحظائر خلت من أصواتها، قررت أن تستأنف عملها من جديد، ليس بما تملك من مال فحسب، بل بما تملك من إصرار. فمن وسط الدمار الذي ضرب القطاعين النباتي والحيواني خلال حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، شقّت السيدة الفلسطينية «آمال» طريقها بخطى ثابتة نحو مشروع ريادي صغير، يحمل أملاً كبيراً كما اسمها.

أنشأت «أبو منديل» فقاسة لتفريخ البيض المخصب، وأطلقت مشروعها الخاص لإنتاج الصوص البلدي، في محاولة لإنعاش دورة الحياة في أرض أنهكتها الحرب، وضمان استدامة مشاريع السيدات وتوفير دخل ثابت للمشاركات، وسط تحديات جمة أبرزها انقطاع التيار الكهربائي.

مسؤولية مزدوجة..

لم تكن «أبو منديل» تعرف الكثير عن الزراعة، ولا عن معنى أن تخوض امرأة تجربة الريادة في مجتمعٍ مثقل بالأزمات. فقد تغيرت حياتها جذرياً بعد إصابة زوجها في حرب عام 2014 بقطع كامل في النخاع الشوكي، ما تسبب له بشللٍ نصفي دائم.

منذ تلك اللحظة، وجدت «أبو منديل» نفسها أمام مسؤولية مزدوجة: رعاية زوجٍ مُصاب وإعالة أسرة بأكملها، دون أي مصدر ٍدخل مستقر. ظلّت تكرّس وقتها للعناية به حتى عام 2019، فيما كانت فكرة المشروع الخاص لا تزال بعيدة عن واقعها، ومؤجلة أمام ثقل المسؤولية اليومية. تقول «أبو منديل»: إنَّ نقطة التحول في حياتها قد جاءت على نحوٍ غير متوقّع. فخلال تصفحها مواقع التواصل الاجتماعي، لفت انتباهها إعلان صادر عن الصليب الأحمر يدعو للمشاركة في مشاريع ريادية لمعالجة مشكلات القطاع الزراعي.

وتشير ضيفتنا إلى أنها كانت تمتلك معرفة أولية اكتسبتها من عائلتها حول تربية الأغنام والدجاج وبعض الأعمال الزراعية، فبدأت تفكر في تحويل تلك الخبرة البسيطة إلى مشروع يراعي ظروفها الخاصة.

وبحكم وقوع أرضها في منطقة حدودية يُحظر فيها زراعة أي نبات يتجاوز ارتفاعه مترًا، حاولت «أبو منديل» على حد قولها تطوير فكرة مناسبة لهذا الواقع. مبينةً أن المحاولة الأولى لم تكلل بالنجاح، إذ اصطدمت بغياب الخبرة في إعداد خطط المشاريع الريادية، لتكتشف أن الفكرة وحدها لا تكفي دون أدواتٍ وإدارة مدروسة.

خطوة جديدة

وتصف «أبو منديل» أنَّ إصرارها على المحاولة من جديد قادها إلى الالتحاق بملتقى غزة للزراعة الحضرية، حيث انفتحت أمامها آفاق لم تكن تتخيلها.

تقول:» التقيت هناك بريادياتٍ يعملن في مجالات الإنتاج الحيواني، والتصنيع الغذائي، والإنتاج النباتي، واكتشفت أن في غزة نساء يقدن مشاريع متكاملة رغم قسوة الظروف».

وتتابع:» شعرت بفخرٍ كبير كامرأة وأنا أرى نماذج ناجحة أشاركها التحدّيات نفسها»، ثم انضمت «أبو منديل» لاحقًا، إلى برنامج «التعليم من أجل التوظيف»، حيث تلقت تدريبًا متخصصًا في إدارة المشاريع الزراعية الصغيرة، لتبدأ بتأسيس مشروعها على أسس أكثر مهنية واستدامة.

انطلقت أولى خطواتها الفعلية عبر مشروع بسيط في فكرته، عميق في أثره: تسويق البيض البلدي لصالح مربّيات الدجاج. بالنسبة لها، لم يكن المشروع مجرد نشاط تجاري، بل شريان الحياة لأسرتها، خاصة أنها المعيلة الوحيدة بعد إصابة زوجها.

وحقق مشروع «أبو منديل» -قبل حرب الإبادة استقراراً نسبياً؛ إذ كانت تجمع البيض أسبوعيًا من نحو 50 مربّية دجاج بلدي، تُصنّفه إلى مخصب وغير مخصب، ثم تسوّقه للمولات أو لأصحاب الفقاسات.

ومع تزايد الخبرة والثقة، خطت «أبو منديل» خطوة أكبر بتأسيس مزرعتها الخاصة، التي وصل عدد الدجاج فيها إلى 208 طيور، وأتبعتها بتربية غنم العساف والحمام، في محاولة لتنويع مصادر الدخل وتعزيز استدامة المشروع.

الحرب دمرت كل شي..

لكن الحرب الأخيرة بدّدت سنوات من البناء في لحظات. حيث توضح، أن معظم المزارع قد تدمرت، وتوقفت عجلة الإنتاج، لتجد ضيفتنا نفسها مضطرة إلى تغيير مسارها مؤقتًا نحو التصنيع الغذائي، حيث بدأت بإعداد الغريبة والمهلبية بالكاسترد لتأمين دخل يسند أسرتها في ظل الانهيار.

ومع أول فرصة للعودة، استأنفت «أبو منديل» رحلتها في الإنتاج الحيواني، فأنشأت فقاسة لتفريخ البيض المخصب وإنتاج الصوص البلدي.

وتردف قائلة: «اليوم، لا يقتصر هدف المشروع على تحقيق دخل شخصي، بل يتعداه إلى إعادة بناء سلسلة إنتاج الدجاج البلدي، وضمان استدامة مشاريع السيدات المشاركات، وتوفير مصدر دخل ثابت يعيد إليهن بعض الأمان الاقتصادي».

لحظات فخر.. أول فقس.. وأول صوص

وتستذكر «أبو منديل» أكثر لحظة محفورة في ذاكرتها، مع أول مرة عملت فيها الفقاسة وبدأ الصوص بالفقس. تصف شعور الفرح والفخر بأنه لا يوصف، معتبرةً أنَّ هذا تأكيد واضح أنَّ جهودها لم تذهب سدى.

بالنسبة لها، كانت هذه اللحظة أكثر من مجرد نجاح تقني؛ فهي رمز لإعادة الحياة لمشروعها، وإعادة الأمل للسيدات المشاركات، وسط صعوبات الحرب والنزوح والدمار الذي أحاط بالمزارع في قطاع غزة.

ولا يخلُ الطريق من عقبات ثقيلة، فاستمرارية عمل الفقاسة كما ذكرت «أبو منديل» لمراسلتنا تعتمد بشكل كامل على توفر الكهرباء، وهو تحد يومي في غزةَ. إذ يؤثر انقطاع التيار بشكل مباشرٍ على نسبة الفقس ونجاح الدورات الإنتاجية، ما يعرّض المشروع لخسائر محتملة في كل مرة ينقطع فيها التيار.

وتزداد الأزمة تعقيدًا مع الارتفاع الكبير في أسعار الكهرباء التجارية، ما يضاعف تكاليف الإنتاج ويضغط على هامش الربح المحدود أصلًا. وبين انقطاع متكرر وصعوبة ضمان تيار ثابت، يبقى المشروع مهددًا في أي لحظة، رغم كل الجهود المبذولة للحفاظ عليه.

وتؤكد «أبو منديل» حاجتها إلى دعم شامل يساند مشروعها في مرحلة التعافي، يشمل الإرشاد الفني، والاستشارات المتخصصة، وخطط تسويق فعّالة، إلى جانب حلول طاقة مستدامة تُخفف من عبء الكهرباء التجارية وتكاليفها المرتفعة.

وتوضح أن أولويتها لا تتمثل في تحقيق أرباح كبيرة بقدر ما تتمثل في ضمان الأمان والاستمرارية. تقول: إن بقاء المشروع صامدًا، حتى بعائد محدود، يعني توفير دخل مستقر لها وللسيدات المشاركات معها، ويمنحهن قدرة أكبر على مواجهة أزماتٍ لا تتوقف في واقع غزة الهش.

تحت النار الدائمة: يوميات العيش قرب الخط الأصفر في غزة

غزة/ وكالات:

سلط موقع «ميدل إيست آي» البريطاني الضوء على الواقع المأساوي للمواطنين الذين يعيشون على طول «الخط الأصفر» في قطاع غزة في ظل ما يتعرضون له من هجمات إسرائيلية يومية.

وأبرز الموقع في تقرير له أنه في كل ليلة، يغفو المواطن حامد (طلب عدم ذكر اسمه كاملا) وهو يعلم أن الانفجارات وإطلاق النار من القوات الإسرائيلية ستوقظه على الأرجح عدة مرات.

ويعيش حامد على طول منطقة الترسيم التي فرضيها جيش الاحتلال الإسرائيلي والمعروفة باسم «الخط الأصفر»، حيث أصبحت انتهاكات وقف إطلاق النار الإسرائيلية أمراً روتينياً.

إطلاق نار طوال الليل

وقال سكان آخرون إن «الانفجارات توقظ الناس كل يوم ويسمعون صفير الرصاص فوق رؤوسهم حيث إطلاق النار لا يتوقف طوال الليل».

وذكر حامد، من خان يونس في جنوب غزة، أن إطلاق النار عادة ما يبدأ في المساء ويستمر حتى الفجر، ويتخلله دوي انفجارات مدوية لمنازل يتم هدمها خلف الخط.

وفي إحدى المرات، نجا حامد بأعجوبة من الموت عندما أصابت رصاصة منزله، وقال «لحسن الحظ، اصطدمت بالجدار. لو أنها اخترقت الغطاء البلاستيكي، لكان أحدنا قد أصيب بالتأكيد».

ومنذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة في أكتوبر الماضي، انتهكتها قوات الاحتلال الإسرائيلي مراراً وتكراراً من خلال العديد من الغارات الجوية وعمليات إطلاق النار وهدم المنازل والاعتقالات.

وبحسب وزارة الصحة في غزة، قتلت القوات الإسرائيلية ما لا يقل عن 591 شخصاً منذ بدء الهدنة قبل أربعة أشهر، وقد وقعت العديد من عمليات القتل بالقرب من ما يسمى بالخط الأصفر.

ويمتد الخط الأصفر عبر شمال وشرق وجنوب قطاع غزة. وقد تم تحديده بموجب اتفاق وقف إطلاق النار كحدود انسحاب مؤقتة.

ولا تزال قوات الاحتلال متمركزة خلف الخط الأصفر، وتسيطر على ما يصل إلى 58 بالمائة من الأراضي، في انتظار المرحلة التالية من وقف إطلاق النار الذي توسطت فيه الولايات المتحدة، والذي ينص على مزيد من الانسحاب الإسرائيلي.

لكن على أرض الواقع، يقول السكان إن الخط قد تم دفعه إلى عمق غزة، مما يحد من وصول الفلسطينيين إلى منازلهم وأراضيهم الزراعية الحيوية.

كما أدى تغيير الحدود إلى نزوح متكرر، مما ترك العائلات بلا مأوى مستقر.

وبالنسبة لحامد، أصبح الخطر يقترب أكثر فأكثر في الأسابيع الأخيرة. ما كان يبعد عنه كيلومترين تقريباً أصبح الآن أقل من كيلومتر واحد، مشددا على أن التهديد جسدي ونفسي على حد سواء.

وقد تسبب إصابة العديد من جيران حامد بجروح جراء إطلاق النار داخل منازلهم في حالة من الذعر بين أفراد أسرته.

وقال: «دائماً ما يركض أبناء وبنات إخوتي إلى حضن والديّ للاختباء».

وتابع «لا نجرؤ على الصعود إلى السطح لإشعال نار للطبخ أو نشر الغسيل. نتجمع في غرفة تواجه الغرب، لأن الجيش موجود في الشرق، لحماية أنفسنا من إطلاق النار».

لا وقف فعلي لإطلاق النار

أدانت منظمات حقوق الإنسان الانتهاكات الإسرائيلية على طول الخط الأصفر وفي المناطق المحيطة به كونه يرقى إلى مستوى «الاستيلاء غير القانوني والنهب المنهجي للموارد» للأراضي المحتلة، في انتهاك للقانون الدولي.

وأبرز الموقع البريطاني أن تجربة حامد تتكرر في جميع أنحاء غزة، وليس فقط في خان يونس. ففي منطقة البريج بوسط قطاع غزة، أدى تحرك الخط الأصفر مؤخراً إلى موجة جديدة من النزوح.

وقد نجا خالد، الذي فضل عدم الكشف عن هويته لأسباب أمنية، من عدة هجمات، بما في ذلك تفجير منزله. وهو يزور أعمامه بانتظام، الذين يعيشون بالقرب من الحدود.

وكان غادر العديد من السكان المنطقة بالفعل بسبب ما وصفه بإطلاق النار العشوائي فيها.

وقال «اضطر أعمامي إلى مغادرة منزلهم. إنه الآن بجوار الخط الأصفر مباشرة. إطلاق النار لا يتوقف في المساء أو في الليل».

وتذكر زيارة قام بها مؤخراً للاطمئنان على العقار عندما اندلع إطلاق نار فجأة حيث قال «اختبأنا في غرفة كانت الجهة المقابلة لموقع الجيش، ثم هربنا عندما سنحت لنا الفرصة، «يحدث ذلك بانتظام. كلما بدأ إطلاق النار، ينتظر الناس لحظة للهروب».

الحرب لم تنتهِ أبدا

في مخيم المغازي للاجئين المجاور، تقول هويدا سليم، وهي أم لستة أطفال، إن إطلاق النار يمر فوق منزلها بشكل شبه يومي. وقالت: «الحرب لم تنتهِ أبداً».

وأضافت «كلما سمعنا هدير الدبابات، نشعر وكأننا مسجونون في المنزل. لا نستطيع المغادرة. رصاصاتهم تصيب المنزل بانتظام. لا يوجد وقف لإطلاق النار هنا».

وفي منطقتها، وصل الخط الأصفر إلى مسافة أقل من كيلومتر واحد.

وقالت سليم: «لا ننشر الملابس لتجف على السطح خوفاً من استهدافها بالدبابات، «أحياناً يستخدمون أسلحة كاتمة للصوت، وهذا أسوأ بكثير. لا يستطيع الأطفال اللعب في الخارج بأمان».

وبالنسبة لسليم، لم يعد هناك مكان تلجأ إليه. وتقول إن منزل عائلتها الممتدة في شرق دير البلح أصبح أكثر خطورة، مضيفة «لقد تم تهجيرنا خمس مرات خلال الحرب. لم يعد لدي مكان أذهب إليه».

الأخيرة

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

الجمعة 25 شعبان 1447هـ 13 فبراير/ شباط
Friday 13 February 2026

FELESTEENONLINE

WWW.FELESTEEN.PS

«السياحة» تعلن اكتشاف مقبرة أثرية رومانية شمال رام الله

رام الله/ فلسطين:

أعلنت وزارة السياحة والآثار الفلسطينية، عن اكتشاف مقبرة تعود إلى الفترة الرومانية، في قرية جفنا شمال محافظة رام الله والبيرة، بالضفة الغربية.

وقالت وزارة السياحة في بيان صحفي أمس، إنها تلقت بلاغاً من قوى الأمن الفلسطينية حول ظهور موقع أثري على الشارع الرئيسي الرابط بين جفنا وعين سينيا.

وشرعت الوزارة -بحسب البيان- فور تلقيها البلاغ بتأمين الموقع ميدانياً، واتخاذ الإجراءات الفنية والقانونية اللازمة والبدء بالكشف الأولي وفق الأصول المعتمدة، بما يضمن الحفاظ عليه ومنع العبث بمحتوياته.

وأظهر الكشف الأولي أن الموقع عبارة عن مقبرة تعود إلى الفترة الرومانية، ما يؤكد الأهمية التاريخية للمنطقة وعمقها الحضاري الممتد عبر العصور، وفقاً للبيان. ونفذت الطواقم أعمال كشف أثري علمي شملت إظهار معالم المقبرة، واستخراج اللُّقى الأثرية وتوثيقها وفق المعايير المهنية المعتمدة؛ تمهيداً لدراستها وحفظها ضمن الأطر المتخصصة في صون التراث الثقافي.

ودعت الوزارة المواطنين في مختلف محافظات الوطن إلى الإبلاغ الفوري عن أي مواقع أو لُقى أثرية يتم اكتشافها، بما يضمن التعامل معها بالشكل العلمي والقانوني السليم، ويحافظ على هذا الإرث الوطني للأجيال القادمة.

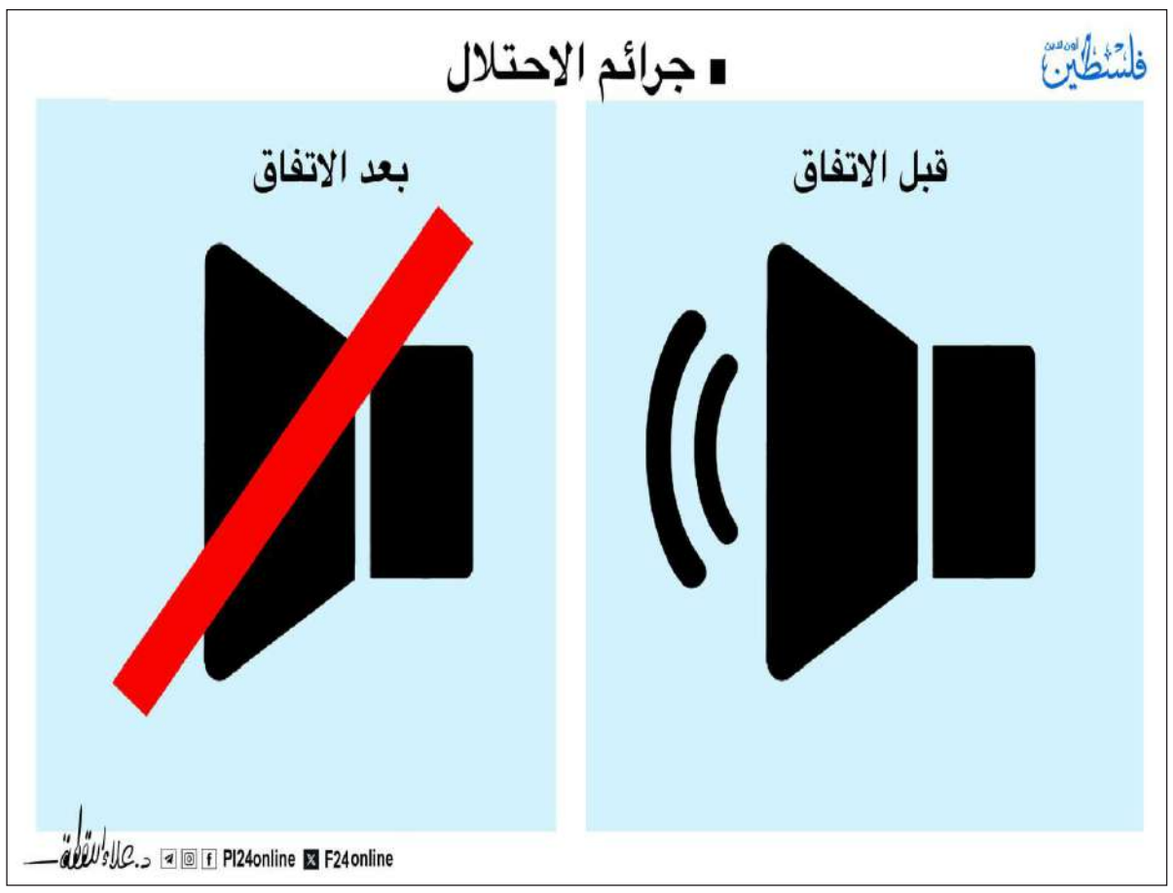

انهاء خلافًا ماليًا بـ 85 ألف شيكل

مباحث التموين في خانيونس تضبط (715) كلغم من السمك المجمّد الفاسد

غزة/ فلسطين:

ضبطت مباحث التموين بشرطة محافظة خانيونس، أمس، (715) كيلوغرامًا من سمك السردين المجمّد الفاسد بحوزة أحد البائعين، وذلك خلال جولة تفتيشية مشتركة بمرافقة جهات الاختصاص في الاقتصاد والبلدية.

وأوضح مدير مباحث التموين، أن الكمية المضبوطة التي كانت بحوزة البائع (و.ع)، جرى إتلافها بالكامل؛ لظهور علامات فساد واضحة وانبعاث رائحة كريهة.

وحذّر مدير مباحث التموين، البائعين والتجار من الاستهتار بصحة المواطنين أو عرض بضائع تالفة نتيجة سوء التخزين أو العرض، مؤكدًا إحالة البائع إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة وفق الأصول.

إلى ذلك، أنهت الشرطة المجتمعية بمحافظة خانيونس خلافًا ماليًا نشأ عن شراكة تجارية قبل العدوان على غزة بين اثنين من المواطنين، بقيمة (85) ألف شيكل.

وذكر مدير الشرطة المجتمعية في بيان يوم الخميس، أن ضباط قسم المركز الغربي تلقّوا شكوى من المواطن (ب.ط)، أفاد فيها بمطالبته المشكوّ ضده (ط.ب) بمبلغ (85) ألف شيكل، على خلفية شراكة تجارية سابقة لعدوان 2023 على غزة.

وأوضح أنه جرى استدعاء المشكوّ ضده لأكثر من جلسة، للاستماع إلى أقواله والاطلاع على التفاصيل والمستندات المتعلقة بطبيعة الشراكة بين الطرفين، ثم جمعهما في إطار مساعٍ للتوصل إلى حلٍّ وديّ.

وأكد نجاح جهود الصلح بحضور الكفلاء والشهود، وتوقيع سند اتفاق جديد ينصّ على تقسيط المبلغ على عدة دفعات مالية متتالية.

صحافة المواطن في غزة: بين المخاطر والمسؤولية الإنسانية

غزة/ فلسطين:

سلط الصحفي مهند قشطة، الضوء على تجربة صحافة المواطن في غزة، وكيف أصبحت جزءًا لا يتجزأ من رواية الحرب والواقع اليومي للسكان في قطاع غزة.

وأوضح قشطة في كلمة له خلال ندوة نظمتها شبكة الجزيرة أمس، أن صحافة المواطن لم تُمارس بدافع الاحتراف فقط، بل فُرضت على المواطنين بفعل الحصار والحروب المتكررة، ومنع الوصول إلى مناطق النزاع، واستهداف الصحفيين المحترفين، مما جعل المواطن الغزي شاهداً مباشراً على الأحداث في غياب الإعلام التقليدي.

وتطرق الصحفي الفلسطيني إلى الأدوات المتاحة، مؤكداً أن الهاتف المحمول أصبح الوسيلة الأساسية لتوثيق الأحداث، لكنه لا يوفر أي حماية للمواطن الصحفي، الذي يعمل بلا تدريب، ودون معايير أمان، وغالبًا دون اعتراف قانوني أو دعم مؤسسي.

وقدمت قشطة أمثلة حية من تجربتي الشخصية خلال حرب أكتوبر 2023، حين استهدفت قوات الاحتلال سيارة مدنية وسط مدينة رفح، حيث وثقت عبر هاتفي مشاهد ارتقاء عدد من الأطفال واحتراق جثامين أربعة شهداء، وهو ما عُرض لاحقًا على قنوات ومواقع متعددة، ليكون دليلاً على الجرائم المرتكبة بحق المدنيين.

وأكد أن صحافة المواطن في غزة لا تكتفي بنقل الخبر، بل تسهم في حفظ الذاكرة الجماعية وأرشفة الانتهاكات، لكنها تواجه تحديات أخلاقية ومهنية كبيرة، أبرزها غياب التدريب والمعدات وغياب الإطار القانوني والحقوقي.

وختم الصحفي قشطة بالتأكيد على ضرورة إعادة النظر في علاقة المؤسسات الإعلامية بصحافة المواطن، ليس فقط كمصدر محتوى، بل كشريك يحتاج إلى حماية وتأطير مهني وأخلاقي يوازن بين حق الجمهور في المعرفة وحق الصحفي في الحياة والكرامة.

إنفوجرافيك